الفصل الرابع

دول غرب أفريقيا

- غينيا بيساو.
- غينيا الشعبية.
- سيراليون.
- غسانا.
- نيجيريا.

obeikandl.com

غينيـــا بيساو :

تقع جمهورية غينيا بيساو في الجزء الشمالي الغربي من قارة أفريقيا، يحـــدها مـــن الشمال السنغال ومن الشرق والجنوب غينيا- كوناكري ومن الغرب المحيط الأطلســـي، وتبلغ مساحته ٣٦١٢٥ كيلو متر مربع، ونفوسها حوالي ٨٩٠ ألف نسمة حسب إحصاء عام ١٩٨٥، وأطلق عليها اسم غينيا بيساو لتمييزها عن جمهورية غينيا الـــتي عاصـــمتها كوناكري[١].

وطأت أقدام البرتغاليين على أرض غينيا في عام ١٤٤٣ وأدركوا قيمة موقعهـــا وإمكانياتها التجارية من الذهب والعاج، وتعرفوا على الجزر المجاورة لشواطئها وأهمها جزر الرأس الأخضر.

كانت الحكومة البرتغالية في البداية تعتمد في نفوذها الاستعماري على التجـــار والإرساليات التبشيرية المسيحية لكنها قامت بتوجيه حملات عسكرية إلى المنـــاطق الـــتي رغبوا في احتلالها، فاستخدموا أرض غينيا كمركز لتصدير الذهب والعاج والرقيق بسبب حاجتهم له في العالم الجديد[٢].

شملت هذه التجارة الغينيين وغيرهم من الذين يستقدمونهم من المناطق المجـــاورة، وتعرض سكان غينيا إلى الاستغلال البشع سواء في توريـــدهم إلى الخـــارج كرقيـــق أو استخدامهم فلاحين يتحكم بهم في بلادهم، وبصورة عامة نظر البرتغـــاليون إلى الغينـــيين على أنهم ليسوا أكثر من عبيد في هذه الأرض فكبلت حرياتهم ونظر إليهم نظرة اســـتعلاء واضطهاد، وعاملوهم معاملة قاسية[٣].

الحركة الوطنية :

تعامل السكان بحسن نية مع الأوروبيين الداخلين إلى غينيا بيساو ســـواء كـــانوا تجاراً أو مبشرين للدين المسيحي، ولكن سرعان ما انكشف أمرهم، وبصورة خاصة بعـــد عام ١٨٨٥، إذ مارسوا تجارة الرقيق بأبشع صورها، واستغلوا الثروة الزراعية، لهذا نجـــد

الشعب الغيني قد قاوم ومنذ البداية الاحتلال الأوروبي، لكن هذه المقاومة كانت اما على شكل فردي أو ذات طابع عشائري دون تنسيق بين المقاومين، وفي عام ١٨٧٨ واجه البرتغاليون مقاومة القبائل فأرسلت حملة عسكرية إلى منطقة غرب قبيلتي فيلوب وماندجاك واستمرت هذه الصدامات الرافضة للوجود البرتغالي حتى عام ١٩١٥ حيث تمت السيطرة التامة على هذه المنطقة.

ويعود ظهور الحركة الوطنية بشكل واضح إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب نمو الوعي السياسي والثقافي للأفارقة بعد ازدياد أعداد المثقفين، ففي عام ١٩٥١ عدت البرتغال مستعمراتها الأفريقية كأقاليم لما وراء البحار فاعتبرت مواطني المستعمرات مواطنين برتغاليين وسموا هؤلاء المستوعبين.

إن سياسة الاستيعاب هذه كان لها مردودها العكسي، لأن بعض المثقفين رفضوها وفي مقدمتهم اميلكار كابرال (مهندس زراعي تخرج من جامعة لشبونة في عام ١٩٤٨)، الذي أسس الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وجزر الرأس الأخضر في عام ١٩٥٦[٤]، وأهم ما جاء في برنامج حزبه هو: تحقيق الاستقلال الوطني لشعب غينيا وجزر الرأس الأخضر، ووحدتهما، وإقامة جمهورية علمانية، وحماية حقوق العمال، ومنح الحرية الدينية وحماية الكنائس والمساجد وعدم الالتحاق بالأحلاف العسكرية[٥].

لقد مارس الشعب الغيني طريقا سلميا للنضال قبل أن يمارس الكفاح المسلح بصورة علنية، ففي المدة المحصورة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٩ مارس عمال النقل النهري وعمال الموانئ إضرابا سلميا لغرض تحسين أحوال العمل وزيادة الأجور.

في حين استهل الحزب الأفريقي عمله بالوسائل السلمية حينما قدم أول مذكرة الى الحكومة البرتغالية في ٢٥ أيلول عام ١٩٦٠ طالب فيها بمطالب أساسية من أهمها الاعتراف بحق الاستقلال والسيادة، والإفراج عن المسجونين السياسيين[٦]، إلا أن الحكومة ردت على هذه المذكرة بحملات قمع منظمة، ولكن الحزب لم يتردد في تأكيد مطالبه فقدم مذكرة أخرى في ١٣ من أكتوبر عام ١٩٦١، وأكد فيها على المطالب السابقة.

لقد أدركت الحركة الوطنية أن إصرار حكومة البرتغال على تجاهل مطالب الشعب السلمية واستمرارها في سياستها العنصرية، ولهذا قرر الحزب الأفريقي تغيير منهاجه النضالي السلمي إلى الكفاح المسلح فتم تشكيل جيش التحرير الغيني.

حاول الحزب من خلال شعوره بالمسؤولية أن يبين حسن نواياه تجاه الأوروبيين، ويضمن إلى جانبه المستوطنين البيض الذين يقيمون في البلاد في كفاحه أو إبقائهم على الحياد، ومع بداية العمل المسلح مارست معهم السلطة البرتغالية عمليات القمع الشديد، حيث لم تقتصر المقاومة على جيش التحرير الغيني بل تعداه إلى كل من يتعاون معهم فتعرض العديد من المواطنين إلى النفي أو السجن أو القتل، هذا فضلا عن الحصار الإعلامي الذي فرضته الحكومة منعا لتسرب أخبار ما يجري في البلاد إلى العالم الخارجي.

من أبرز المعارك التي خاضها جيش التحرير هي معركة جزيرة كومو(*Como*) في عام ١٩٦٤، حينما قررت الحكومة القضاء على سكان الجزيرة، وعلى الرغم من عنف الوسائل المستعملة ضد سكان الجزيرة وجيش التحرير، لكن الجيش البرتغالي أجبر على الانسحاب منها، أمام تضحيات الغينيين وصمودهم.

ونتيجة لزيادة نشاط الحركة الوطنية، اضطرت الحكومة البرتغالية إلى إرسال المزيد من قواتها إلى غينيا، واضطرت إلى اتخاذ إجراء إداري، هو تعيين الجنرال شولتز حاكماً عاماً جديداً في غينيا يتمتع بجميع السلطات المدنية والعسكرية، ونتيجة للوحشية الشديدة التي اتبعها الجيش البرتغالي، فقد ولدت شعوراً لدى البعض من البرتغاليين بعدم الجدوى الاقتصادية للمستعمرة وإنها لا تستحق كل هذه الخسائر.

ومن مزايا حركة التحرر الغيني أنها لم تقتصر على النشاط العسكري فحسب بل مارست في الوقت نفسه العمل السياسي بمد علاقاتها مع العالم الخارجي، والعمل داخليا على تنظيم الناس وتوعيتهم، وكذلك العمل على توضيح أهداف حركتهم، وتهيئة الشعب الغيني لبناء دولة المستقبل، والقيام بحملات محو الأمية وحملات التوعية الصحية والعمل

على إضعاف روح التعصب القبلي، وحث الفلاح على تكييف زراعته كجزء من نضاله في حركة تحرير غينيا، ونلاحظ في هذا مستوى النضج الذي بلغته الحركة الوطنية عن طريق تشكيل لجان داخل حزبهم كلجنة الاقتصاد ولجنة الصحة وغير ذلك، من اجل التهيؤ لدولة المستقبل.

وبمرور الوقت استمرت حركة التحرر الوطنية الغينية في ضغطها على القوات البرتغالية في غينيا مما زاد من ارتباكها، مع وجود حالة اضطراب سياسي داخل البرتغال سقط نتيجتها الدكتاتور سالازار في عام ١٩٧٢، والذي كان خلفه سيلو كاتانو الذي طبق الأسلوب الدكتاتوري على شعبه وعلى المستعمرات كسلفه، ولهذه التطورات مجتمعة فضلا عن اغتيال اميلكار كابرال في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٧٣، شعرت حركة التحرر في غينيا بموقفها القوي في البلاد وسيطرتها على معظم أراضيها، لذلك أعلنت في ٢٤ من أيلول من العام نفسه استقلال دولة غينيا، وعلى الرغم من هذا الإعلان الذي جاء من جانب واحد -هو الجانب الغيني -فإن القتال لم يتوقف، ولكن مع استمرار تذمر الشعب البرتغالي من حاكمه، حدث انقلاب آخر بالبرتغال في ٢٥ من أبريل عام ١٩٧٤ أنهى فيه الحكم الدكتاتوري لتعلن السلطة الجديدة عن إنهائها بنضال حركات التحرر الأفريقية، لذلك أعلنت عن رغبة دخولها في مفاوضات مع الحكومة الغينية المستقلة، فجرت هذه المفاوضات بين الجانبين وتكللت باعتراف البرتغال باستقلال غينيا بيساو وسحب قواتها منها عام ١٩٧٥.

غينيا الشعبية :

تقع غينيا في الغرب الأفريقي وعاصمتها كونا كري، ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ١٩٨٠ حوالي ٥٣٥١٠٠٠ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها ٢٤٥٨٥٧ كيلو متراً مربعاً، أما لغة البلاد الرسمية فهي الفرنسية[٧].

من أوائل الأوروبيين الذين وصلوا غينيا البرتغاليون في الفترة من سنة ١٤٤٤-١٤٥٠ وكانت غايتهم التجارة مع سواحل البلاد دون التوغل داخلها، وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أبرم الفرنسيون الاتفاقيات مع زعماء الساحل تمهيدا للتوغل داخل البلاد، وحين حل عام ١٨٨٣ اصبح الجزء الجنوبي من الإقليم مستعمرة فرنسية وبعدها بدأت فرنسا توسع سيطرتها على هذه البلاد ومع عام ١٩١١ خضعت البلاد لها بالكامل(٨).

تطور الحركة الوطنية :

فرضت فرنسا طيلة فترة استعمار غينيا حكمها المباشر عليها، شأنها في هذا الأسلوب، شأن جميع بلدان أفريقيا الغربية الاستوائية الخاضعة للاستعمار الفرنسي، حيث كانت تحكم هذه البلدان بواسطة حاكم عام تعينه من قبلها مباشرة.

مارست فرنسا منذ بداية سيطرتها على هذه البلاد سياسة العمل الإجباري وتسيير الإنتاج وفق حاجاتها، وتطبيق سياسة الاستيعاب، وفي محاولة منها لطمس شخصية الشعب الغيني وجعل البلاد وشعبها امتدادا اقتصاديا وثقافيا لفرنسا، لكن هذه السياسة لم تنسجم مع رغبات أبناء البلاد، فقامت حركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي منذ بداية سيطرته على هذه البلاد من قبل القبائل الغينية وعلى رأسها قبائل الفولاني، التي قادت حركة المقاومة منذ عام ١٧٢٥ في القسم الشمالي من غينيا، وتحت زعامة كاراموكو ألفا، وكان هدف هذه المقاومة الاستقلال في منطقة فوتا جالون، وقد واستمرت هذه المقاومة حتى عام ١٨٦١ ، حين وجدت فرنسا أن من مصلحتها اللجوء إلى الأسلوب الدبلوماسي في التعامل معها، لذا عقدت اتفاقية مع قبائل الفولاني التي اعترفت بالحماية الفرنسية على منطقة بوك *Boke* المجاورة لهم والغنية بالمعادن(٩).

وبعد عام ١٨٦١ برز أحد أشهر زعماء قبائل الفولاني الذي قاد حركة جهاد مشهورة في التاريخ ضد الفرنسيين هو الحاج عمر ، الذي أقلق الفرنسيين بهجماته

المتكررة عليهم، لكنه قتل عام ١٨٦٤ من قبل القبائل الموالية للفرنسيين، وتولى عمليات الكفاح من بعده ابنه أحمدو الذي أدرك أنه غير قادر على إلحاق الهزيمة بالفرنسيين، فقرر التفاهم معهم في عام ١٨٨١ حيث تم وضع المنطقة بالكامل تحت الحماية الفرنسية(١٠).

لقد ازداد الوعي الوطني والسياسي في غينيا بعد الحرب العالمية الثانية كشقيقاتها من الدول الأفريقية الأخرى، وحدث هذا التطور السياسي ضمن التطور الذي حصل في غرب أفريقيا الغربية الفرنسية.

ومن أجل إدامة آلة الإنتاج في فرنسا، كان لابد من سد حاجاتها من مستعمراتها ومن ضمنها غينيا، فاستخدمت العمال للسخرة في الزراعة، وشق الطرق والعمل في المصانع باجور زهيدة، تدفع لهم على شكل نقود، فأصبح هؤلاء أكثر تعوّدا على التعامل بالنقد، ورافقت هذه الحالة في فترة ما بين الحربين العالميتين، هجرة عدد كبير من السكان إلى المدن، ولأسباب مختلفة منها حب الاطلاع على المدن أو لغرض كسب المال أو التهرب من دفع الضرائب أو بعضهم أراد التخلص من أساليب الحياة المعيشية التقليدية التي كانت حياة الغاب لا تزال تفرضها في قرى هذه البلاد(١١).

وخلال هذه المدة نشأت نواة طبقة عمالية سواء كانت طبقة عمالية زراعية أو عمالية صناعية، أخذت تتحسس ظروفها وتحاول الحصول على مستوى معيشة افضل، فبدأت بإقامة تنظيمات نقابية، وقد شكلت نقابة في عام ١٩٣٧ ،لكن الحكومة الفرنسية ألغتها (حكومة فيشي التي تشكلت خلال الحرب العالمية الثانية) ، وينما تم تأسيس النقابات ثانية في عام ١٩٤٦ أي بعد الحرب العالمية الثانية(١٢).

وظهرت حركة سياسية مهمة في غينيا ضمن التنظيم السياسي الحزبي الذي شمل أفريقيا الغربية الفرنسية حين تشكل حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي، وكان أحمد سيكوتورى أحد المؤسسين لهذا الحزب، فتمكن من تأسيس فرع له في غينيا باسم الحزب الديمقراطي الغيني وتم افتتاحه فعلا في شهر مايو ١٩٤٧.

أصبح أحمد سيكوتوري قائدا لحركة الكفاح الوطني الغينية، وهو ابن مدينة فارنا *Farna* ، ولد عام ١٩٢٢ من أسرة فقيرة ومن أحفاد ساموري توري *Samory* ، وسيكوتوري تخرج في مدارس القرآن والمدرسة الابتدائية وبعدها أتم دراسته بالمراسلة، ودخل معترك الحياة العملية عام ١٩٤١ حين أصبح موظفا في مصلحة البريد والبرق، وكما وجد في منظمات اتحادات العمال الأفريقية، مهنة حقيقية للمستقبل ففي عام ١٩٤٥ اصبح السكرتير العام لاتحاد عمال البريد والبرق، وفي العام نفسه غدا سيكوتوري عضوا باللجنة الفيدرالية الاستشارية لشؤون العمال، ومن هنا كان لابد له أن يجمع بين العمل السياسي والعمل في اتحاد العمال، ولما كان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الديمقراطي الأفريقي، فمنذ عام ١٩٤٦ أصبح يقوم بدور هام في الشؤون السياسية لغينيا، وخشيت سلطات الاحتلال من نشاطاته السياسية فتم نقله إلى وظيفة في الخدمة المدنية (في الخزانة) فاستغل الوظيفة الجديدة ونظم عمالها وأصبح سكرتيرا عاما لاتحاد عمالها، وبحلول عام ١٩٤٨ اصبح سكرتيرا عاما لجناح غينيا في الاتحاد العام لتضامن العمال[١٣].

كان سيكوتوري السياسي العمالي البارع في البلاد، وان توليه منصب السكرتير العام وهو في سن السادسة والعشرين من عمره يعد أمراً في غاية الأهمية، حيث وجد الاتحاد العام لتضامن العمال أن سيكوتوري سيكون معقد الآمال لأنه يتميز عن جميع الزعماء الأفارقة الشباب للنجاح الذي حققه في خدمة القضايا الأفريقية، لهذا أرسله الاتحاد إلى باريس وبراغ للتدريب في المؤسسات الثقافية، ومنها حصل على قواعد التنظيم الثوري والتطبيقات الاشتراكية[١٤].

لقد كان من ابرز أهداف حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي، توحيد شعوب غينيا وأفريقية وتشكيل حكومة يختارها الشعب تقوم على المساواة التامة بين الذكور والإناث، وبصورة عامة اعتمد الحزب على مجموعات أربع كبيرة وهن عماد المجتمع الغيني وتتكون من مجموعة الفلاحين ومجموعة العمال والشباب والنساء وهن المجموعات التي فتح

الحزب أمامها منافذ جديدة للعمل وللحرية الاجتماعية، وعلق الحزب أهمية كبرى على تعاون حركات الفلاحين واتحاد العمال ودور الشباب والنساء أهمية كبرى في مستقبل البلاد منذ عام ١٩٥٤، وأكد الحزب على ضرورة التخلص من الإطار القبلي للمجتمع.

وأثار هذا البرنامج حفيظة الحكومة الاستعمارية فضاعفت من اضطهاد أعضائه وحاولت إثارة الشقاق بين قادته ولكن هذه الإجراءات زادت من صلابة الحزب وسمعته وزادت من المساندة الشعبية له وبحماس اكثر من ذي قبل[١٥].

وبعد الحرب العالمية الثانية وفوز ديكول بحكم فرنسا، كانت السياسة تجاه أفريقيا تشير إلى أن تبقى أفريقيا (الفرنسية) مرتبطة بفرنسا من دون حكم ذاتي، وعلى الرغم من هذه السياسة ففي عام ١٩٥٦ حدث تبدل في السياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها في أفريقيا الغربية وهي الموافقة على تكوين مجالس وزراء في كل من الأقاليم الثمانية في أفريقيا الغربية الفرنسية بعد إجراء انتخابات عامة فيها، لكن الذي اتضح من الدستور الجديد هو عدم وجود نص صريح على الاستقلال، بل أن يعمل الأفارقة مع الحاكم العام الذي تعينه فرنسا في إدارة البلاد[١٦].

وفي ضوء الدستور الجديد هذا فاز الحزب الديمقراطي الغيني باثنين من الممثلين في المجلس الإقليمي عام ١٩٥٦ وفي الانتخابات التشريعية في عام ١٩٥٧ حصل الحزب على ٥٦ مقعداً من أصل ٦٠، وكان على حكومة فرنسا الإقرار بنتائج الانتخابات والسماح لسيكوتوري بتشكيل مجلس حكومة للبلاد وهذا ما تحقق فعلا، ونجح مجلس حكومة غينيا في تنفيذ عدد من الإجراءات التي أضعفت مركز المستعمرين، فعلى سبيل المثال تم إلغاء نظام الرؤساء وتصفيته نهائيا[١٧].

وعلى الرغم مما قدمته فرنسا للأفارقة من إجراءات دستورية إلا إنها لم ترض الأفريقيين، لهذا أدرك ديكول جيداً في عام ١٩٥٨ جيدا المشاعر التي تسود أفريقيا (الفرنسية)، فبادر بإيجاد صيغة جديدة وهي منح مبدأ الاختيار للأقاليم الأفريقية التي هي

ضمن النفوذ الفرنسي بحيث يحق للدول هذه ان تختار بين الاستقلال التام وبين البقـــاء في جامعة الشعوب الافرو-فرنسية الجديدة التي ستحل محل الاتحاد الفرنسي، وفي أثناء جولة ديكول في الأقاليم الأفريقية ومن ضمنها غينيا، قصد الحصول على دعم لما سمي بدســتور ديكول، دوّن في مذكراته قائلا: " ما كادت قدماي تطأ ارض كوناكري حتى وجــدتني محاطا بتنظيم جمهورية دكتاتورية ...ولكن الجماهير المحتشدة بانتظام على طرفي الطريــق ...في تشكيلات مركزة ...تنادي بصوت واحد الاستقلال". ولما لمسه ديكول في تجوالــه وما سمعه من كلمة سيكوتوري للجمعية سجل ديكول قائلا عند حضــور ســيكوتوري لتوديعه في المطار "وداعا يا غينيا". وغينيا ضمن تنظيمها المتراص وقيادتها الوطنية جــرى الاستفتاء في ٢٨ من أيلول عام ١٩٥٨ على دستور ديكول حيث رفض الشعب الغــيني هذا الدستور ٧٩ % ، مطالباً بالاستقلال.

وفي ضوء نتائج الاستفتاء هذه، كان لابد من اتخاذ الخطوات العمليــة لتنفيــذه، وللتعبير عن إرادة الشعب الغيني، لذلك أعلن من داخل الجمعية الإقليمية الغينية في ٢ من أكتوبر عام ١٩٥٨، عن تشكيل أول حكومة وطنية بقيادة أحمد سيكوتوري، الســكرتير العام للحزب الديمقراطي الغيني.

لقد كان وقع هذا الإعلان، كالصاعقة على السلطات الاستعمارية الفرنسية التي لا تعترف بإرادة الشعوب، ولا بنضالاتها، وإنما تعترف بأن تذعن لها هذه الشعوب وتحقق مآربها وأهدافها لذلك وقفت ضد هذه الحكومة الشعبية الغينية وبدأت بوضع العراقيل أمام مسيرتها، ومن أجل إحراجها، قامت فرنسا باستدعاء جميع موظفيها وخبرائها العاملين في البلاد، وكذلك المدرسين العاملين في مدارسها، ورفضت تقديم المساعدات الاقتصادية لها؛ وهذا هو هدف المستعمرين في كل زمان وحين.

لكن الشعب الذي صمم على الاستقلال، وقدم التضحيات من أجله، والحكومة الوطنية التي وضعت على عاتقها تحقيق إرادة شعبها وطموحاته تخطت هذه الأزمة بفضل التفاف الشعب حولها ومؤازرة الدول الأفريقية، والصديقة لها.

حين وجدت فرنسا أن إجراءاتها لم تثن الشعب الغيني عن إرادته، ولا الحكومة عن عزيمتها، أذعنت إلى الأمر الواقع، واضطرت على الاعتراف باستقلال هذه البلاد في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٩، وفي أواخر العام نفسه، أي في كانون الأول/ديسمبر، قبلت غينيا عضوا في هيئة الأمم المتحدة.

لقد استمرت سياسة الحكومة الغينية في تحقيق استقلالها الكامل، وفي التخلص من أية تبعية استعمارية، فقررت في آذار عام ١٩٦٠ الانسحاب من منطقة الفرنك الفرنسي، وإصدار عملة وطنية باسم الفرنك الغيني، وهكذا بدأت هذه الدول تحقق أهدافها ضمن مسيرة أفريقيا، وبدأت تساند حركات التحرر الوطني والقومي في العالم.

سيراليون:

سيراليون هي إحدى أقطار أفريقيا الغربية، تبلغ مساحتها ٧١,٧٤٠ كيلو متر مربع، وعدد سكانها حوالي ٣,٥ مليون نسمة[١٨].

كانت بداية دخول الأوروبيين إلى سيراليون عام ١٤٦٢ حين وصل إليها البرتغاليون وأطلقوا عليها اسم سيراليون (*Sierra Leone*) ومعناه جبال الأسد. اما البريطانيين فقد ترددوا عليها بسفنهم منذ القرن السادس عشر حين زارها جون هوكتر بسفنه لانتظار وصول الرقيق الذين يدفع بهم الوسطاء من داخل أفريقيا ليرحلوا إلى مناطق العمل في العالم الجديد، وحين تبين أهمية موقع ساحل سيراليون الذي يصلح كميناء طبيعي لرسو السفن، قررت الحكومة البريطانية التواجد الفعلي على أراضيها عام ١٧٨٧ والعمل على إقامة قلعة بريطانية فيها.

منحت الحكومة البريطانية امتيازا لشركة أطلقت عليها اسم شركة سيراليون، لإقامة مستعمرة بريطانية هناك يسكنها الزنوج الذين حاربوا في صفوف البريطانيين أثناء حرب الاستقلال الأمريكية، خوفا من بطش الأمريكان بهم بعد انتهاء هذه الحرب، فضلا عن الرقيق الذين تم تحريرهم في المستعمرات البريطانية وتم توطينهم فيها (وسمي أحفادهم

الكربولز)، كما تم توطين بعض الأوروبيين من جنسيات مختلفة وذوي المصالح المختلفة، وبهذا تكون هذه المستعمرة قد جمعت خليطا من السكان معظمهم من الزنوج المحررين بالإضافة إلى الوطنيين الأفارقة من زنوج الماندي والتيمي، والأفارقة الذين وفدوا إليها من المناطق المجاورة وكذلك بعض الأوروبيين المهاجرين إليها[١٩]، فضلا عن بعض البريطانيين المجرمين الذين ارتكبوا جرائم مختلفة أطلقت سراحهم من السجون فارتأت الحكومة البريطانية إبعادهم إلى هذه البلاد، وهكذا ازداد عدد السكان بشكل مستمر، وأصبحت هذه الشركة مسؤولة عن إدارة البلاد حتى عام ١٨٠٧ وهو العام الذي أصبحت فيه سيراليون إحدى مستعمرات التاج البريطاني، وعينت الحكومة البريطانية حاكما عاما عليها.

وحدت بريطانيا مناطق نفوذها في غمبيا وسيراليون وساحل الذهب ولاغوس تحت اسم مستعمرات غرب أفريقيا، إلا ان غمبيا انفصلت عنها في عام ١٨٤٤، وعادت إلى هذه المجموعة مرة أخرى عام ١٨٦٦، ثم انفصل عنها ساحل الذهب ولاغوس عام ١٨٧٤، وانفصلت عنها غمبيا مرة أخرى عام ١٨٨٨، وبهذا أصبحت سيراليون مستعمرة قائمة لوحدها[٢٠].

وفي عام ١٨٩٥ اتفقت فرنسا وبريطانيا على ترسيم حدود سيراليون، ففي شهر أغسطس من السنة نفسها فرضت بريطانيا الحماية عليها، وحتى عام ١٩٢٤ وضعت لها أول دستور لتسير عليه.

الحركة الوطنية السيراليونية :

لم يمض وقت طويل على فرض الحماية البريطانية على البلاد حتى بدأت تظهر عمليات الاحتجاج الشعبي ضد السياسة البريطانية، التي شددت قبضتها على البلاد بتعيين مفوضين بريطانيين للأقاليم في البلاد، وتشديد رقابة الشرطة على الحدود، فضلا عن تنفيذ مرسوم الحماية البريطاني الذي فرضته بريطانيا على البلاد عام ١٨٩٦ وبموجبه سمح

للسلطة البريطانية الحاكمة فيها بامتلاك الأراضي البور، مع فرض ضريبة سنوية على منازل المواطنين بحسب عدد الغرف في كل منـــزل، وقد تراوحت قيمة هذه الضريبة مـــا بـــين خمسة الى عشرة شلنات سنويا، وأطلق على هذه الضريبة اسم ضريبة الكوخ. وتعبيراً عن استياء شعب سيراليون (المتكون من قبائل التمني والمنديني)، قرر زعماؤه بالإجماع الامتناع عن تسديد هذه الضريبـــة، فأعلنوا الثورة على الحكم البريطاني بزعامة (هو باي بوريـــه) وبدأ الثوار يهاجمون المحطات التجارية البريطانية ويقتلون الموظفين والجنود البريطانيين وكل من يشتبه به من المواطنين أنه يساعد المستعمر أو أنه في خدمته، وقد عبر عن هذه الحالـــة التقرير الذي قدمه أحد مفوضي الأقاليم في أبريل عام ١٨٩٨ بقوله:"يبدو أن الهدف هـــو ذبح كل السيراليونيين (أي كرييوليي فريتاون) والأوروبيون وهو ما يحدث على أوســـع نطاق، وقد خربت البلاد من الناحية التجارية فقتل عدد كبير من التجـــــار، وأحرقـــت كثير من المحال".

لقد أذهلت هذه الثورة كارديو، الحاكم البريطاني في سيراليون، لما قامت به مـــن أعمال ضد السلطات البريطانية والمتعاونين معها من السيراليونيين، وأوعز هـــذا الحـــاكم أسباب تأجيج الثورة ضد بلاده الى "بروز الوعي السياسي عند الأفريقـــي، وإحساســـه المتزايد بقيمته وباستقلاله". وأضاف في وصفه لمشاعر المواطن نحو الرجل الأبيض قوله: " لن يكون بوسع الرجل الأبيض مستقبلا أن يتاجر إلى هذا الحد بسذاجته وبجهله بالعـــالم كما كان يفعل في الماضي"(٢١).

لم تتخلف سيراليون عن غيرها من الشعوب الأفريقية في حركة التحرر فجماعـــة الكربولز (وهم الطبقة البرجوازية في المجتمع)، التي تزايد عددها، وكانت تمثل الطبقة المثقفة التي تأثرت بالأفكار الأوروبية الغربية، وكان أفرادها ينظرون إلى مواطنيهم نظرة استعلاء، لكن هذه النظرة سرعان ما تبددت نتيجة الاحتكاك العملي والاخـــتلاط الاجتمـــاعي، فبدأوا ينظرون إلى قضايا وطنهم نظرة جديدة، ويعملون على توحيـــد الشـــعب لمجابهـــة

سلطات الاحتلال الأجنبي، باعتبارهم أبناء شعب واحد تربطهم مصالح مشتركة، ومما ميز هذا الشعب عدم تأثير النـــزعة القبلية تماما على المجتمع، مما هيّأ للسرعة في اختمار أفكار التخلص من السيطرة الأجنبية، وساعد على ظهور طبقة عمالية ارتبطت بوحدة الأهداف السياسية مع البرجوازيـــة وفئات المثقفين، فبدأت حركة التحرر الوطنية تحركها متـــأثرة بالظروف العامة بين الحربين العالميتين، بحركات التحرر الوطنية والقومية التي تجمعـــت في القارة الأفريقية.

تكونت الإدارة الاستعمارية في سيراليون من مجلس تنفيذي بـــالتعيين ومجلـــس تشريعي يتألف من الحاكم العام وأعضاء معينين بحكم وظائفهم، وثلاثة أشخاص من غير الموظفين وجميعهم من المستوطنين الأوروبين، يتم إنتخابهم من قبل الذكور، في حـــين تم استثناء الإناث من الإسهام في الانتخابات استنادا إلى الدستور الذي شرعته بريطانيا عـــام ١٩٢٤.

لم تحقق هذه السياسة طموحات الطبقة الواعية التي بدأت تطرح مطالبها، بتـــأثير الحرب العالمية الثانية، وتبلور الوعي الوطني بشـــكل تنظيمـــات سياســـية، وأولى هـــذه التنظيمات، تأسيس جمعية تنظيم سيراليون عام ١٩٤٦ بزعامة دكتور ميلتون مارغاي (*Margai*) ، وقد ركزت هذه الجمعية جل اهتمامها على نشر التعليم وبث الوعي الوطني العام، لكن هذه الجمعية أدمجت مع حزب الشعب الذي تأسس عام ١٩٥٠ وأصبح اسمـــه حزب الشعب السيراليوني[٢٢].

وفي سيراليون كانت بريطانيا حريصة على تجنب المخاطر السياسية التي كانـــت تتعرض لها في باقي مستعمراتها في أنحاء العالم، فأعد الحاكم العام السير ستيفنســـون عـــام ١٩٤٧، دستورا جديدا للبلاد أعطى فيه للأفارقة أكثرية المقاعد في المجلـــس التشـــريعي، وفعلا جرت انتخابات عامة عام ١٩٥١، كانت نتيجتها فوز الوطنيين بأكثرية المقاعـــد، وفي العام التالي تم اختيار ستة من الأعضاء المنتخبين للمجلس التنفيذي، ومنحـــوا لقـــب وزير في العام التالي.

اعتقدت بريطانيا خطأ أنها تستطيع عبر إجراءاتها القسرية وفي تعاملها الخيث مع الأفارقة أن توقف المد الوطني، وفي الوقت نفسه كانت الإجراءات الدستورية تدفع بقوة أسرع نحو الاستقلال الوطني، لاسيما ظهور عدد من الأحزاب الجديدة، فتشكل عام ١٩٥٤ حزب سيراليون التقدمي، وفي عام ١٩٥٥ تشكل حزب العمال وكذلك عام ١٩٥٦ تأسس حزب باسم حزب حركة استقلال سيراليون، وهذه الأحزاب جميعا كانت عبارة عن رد فعل لفشل الأحزاب السابقة في مهامها الوطنية وعجزها عن التعبير عن الأهداف الحقيقية لشعب سيراليون، لذلك كانت الأحزاب الجديدة أكثر شجاعة من سابقاتها لأنها بدأت تدعو إلى تحقيق الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات الحزبية والقبلية من أجل تحقيق الاستقلال الكامل بدلا من الحكم الذاتي.

ونتيجة للغليان الشعبي أصدرت السلطات البريطانية أواخر عام ١٩٥٦ دستورا جديدا، تقرر فيه تكوين جمعية تشريعية لا تضم سوى أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وعضوين يمثلان بعض المصالح الخاصة دون أن يكون لها حق التصويت، فأصبحت بهذا أغلبية المجلس التنفيذي من الأفارقة، وحين أجريت الانتخابات التشريعية عام ١٩٥٧، فاز حزب الشعب السيراليوني بالأكثرية المطلقة وحصل على ٢٣ مقعدا والحزب التقدمي على ٥ مقاعد وحصل المستقلون على أحد عشر مقعدا فقط. وتشكلت بعدها الوزارة من بين أعضاء الحزب صاحب الأغلبية.

لقد كان لحصول غانا على استقلالها وتطور الأحداث السياسية في نيجيريا، وفي المستعمرات الفرنسية الاخرى، تأثير كبير على تطور مطالب الشعب في سيراليون ودفعته إلى المطالبة بالاستقلال التام(٢٣).

وأمام هذا الضغط الشعبي عينت بريطانيا عام ١٩٥٨ مارغاي رئيسا لمجلس وزراء سيراليون، وتخلى الحاكم البريطاني العام عن جميع سلطاته ومسؤولياته إلى السلطة الوطنية في البلاد عام ١٩٦٠، وفي العام نفسه انضمت الأحزاب المعارضة إلى حزب مارغاي

لتشكل جبهة قومية موحدة، توجه ممثلوها الى لندن ليحددوا وديّا مع السلطات البريطانية موعد إعلان الاستقلال، وفي المؤتمر الذي استمر انعقاده في لندن لمدة أربعة عشر يوماً تم بحث مستقبل سيراليون، وتم الاتفاق على إعلان الاستقلال في ٢٧ من أبريل عام ١٩٦١ (٢٤). وفي اليوم المتفق عليه وعشية الاحتفال دخل الدكتور مارغاي متأبطا ذراع الملكة اليزابيث، وهذه هي صورة السياسة البريطانية " سياسة الذهاب من أجل بقاء أفضل" (٢٥). فأعلن الاستقلال وأصبحت سيراليون دولة مستقلة وعضواً في منظمة دول الكومنولث.

غانا :

تقع جمهورية غانا (ساحل الذهب سابقا) في غرب أفريقيا، يحدها من الشمال جمهورية النيجر، ومن الجنوب خليج غانا، ومن الشرق جمهورية توجولاند، ومن الغرب جمهورية ساحل العاج.

يعد البرتغاليون من أوائل الأوروبيين الوافدين إلى ساحل غانا، وهم الذين أطلقوا عليها اسم ساحل الذهب، باعتبار ان الذهب كان من أهم المواد التي تتاجر فيه مجموعة القبائل التي تستوطن هذه المنطقة، حيث وصلت سفنهم إلى الساحل الجنوبي لغانا منذ عام ١٤٨١، وأقاموا فيها محطة لتجارتهم الى الهند، كما اتخذت مكانا لإيواء العبيد الذين يتم جمعهم من السواحل الأفريقية قبل تسويقهم الى العالم الجديد، هذا فضلا عن اتخاذها مخزنا لبضائعهم المختلفة كالعاج والذهب والملابس والأسلحة المستوردة وغيرها (٢٦). وأسهم بعد البرتغاليين كل من الهولنديين والفرنسيين في النشاط التجاري لهذه المنطقة.

أما البريطانيون فيعود اتصالهم الأول بمنطقة غرب أفريقيا إلى القرن السادس عشر وتحديدا في عام ١٥٦٢م، حين وصلت أول سفينة تجارية إليها، وأسسوا عدداً من الشركات أكبرها كانت الشركة الملكية الأفريقية (*Royal African Co.*)، التي قامت بنقل الرقيق إلى المستعمرات الأسبانية في أمريكا الجنوبية وجزر الهند الغربية (٢٧).

كان ظهور البريطانيين لأول مرة لأغراض تجارية بحتة بواسطة شركاتهم التجارية، واستمرت هذه الحالة حتى القرن التاسع عشر. وكان هدف الحكومة البريطانية من الاعتماد على الشركات التجارية هو الابتعاد قدر الإمكان عن تحمل مسؤوليات يتطلبها التوسع الاستعماري، حتى وصل الأمر ان طلب مجلس العموم البريطاني من حكومته عام ١٨٦٥ ضرورة التخلي عن الممتلكات البريطانية على ساحل أفريقيا الغربية باستثناء سيراليون[٢٨] ، وبسبب ذلك تركت الحكومة الأمر للشركات التجارية على ساحل الذهب لممارسة نشاطها، لان اهتمام الحكومة البريطانية انصب منذ البداية على النواحي الاقتصادية فربطت اقتصاد غانا ووضعته في سياستها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه حاولت الحفاظ على المجتمع القبلي والعمل على تطويره بحدود خدمة مصالحها .

وعلى الرغم من تزايد النشاط التجاري البريطاني المحموم في ساحل الذهب، إلا ان قبائل الفانتي الساحلية استمرت تمارس التجارة وأعمال الوساطة التجارية بين الأوروبيين والقبائل الداخلية. في حين كانت مملكة قبائل الأشانتي داخل البلاد هي الأقوى، وتضم تحت سيطرتها عدداً من القبائل التي تدين لملك الأشانتي بالولاء. وتعد المقاوم الرئيسي لتوغل الأوروبيين إلى داخل القارة، وفي الوقت نفسه مارست دور الوسيط في إحضار البضائع والرقيق للأوروبيين من خلال قبائل الساحل.

لقد برز دور العامل الاقتصادي والسياسي لقبائل الأشانتي حينما بدأت تتطلع للوصول إلى الشاطئ من أجل التعامل مع البريطانيين مباشرة، وأدركت بوضوح أنها دولة داخلية لا تملك شريطا ساحليا، في حين كانت الممالك الواقعة على الساحل- وعلى رأسها مملكة الفانتي- تتعامل مع التجار الأوروبيين وتتمتع بمزايا تجارية، وتحتكر تجارة الرقيق. ولما كان يقدمه الأوروبيون من بارود، وبارود لهذه الممالك الأفريقية، هو من أجل الحصول على الرقيق، لما دعم قوتها العسكرية وجعلها تتعامل معهم مباشرة، وبهذا الأسلوب تمكن الأوروبيون من الإخلال بميزان القوى المتواجدة على الساحل،

بسبب ازدياد قوة دول الساحل على حساب قوة الممالك الداخلية، ولكن على ما يبدو -وبسبب الاهتمام المحدود والمضمون لتجارة الرقيق- لم تتمكن قبائل الساحل من تأسيس إمبراطورية كبيرة في المنطقة، ولكن هذا لم يمنع مملكة الأشانتي من الحيلولة دون وصول الممالك الداخلية إلى الساحل من أجل إقامة علاقات مباشرة مع الأوروبيين والتمكن من الحصول على البنادق والبارود وبيع الرقيق دون وسيط الأفريقي الساحلي.

شنت مملكة الأشانتي حربا على الممالك الصغيرة الواقعة على الساحل مثل ممالك ألبانا والدنكييرا، وغيرهما، وهذا ما دفع إلى الصدام مع قبائل الفانتي للقضاء على قوتهم والسيطرة على المنطقة بأكملها[٢٩]، وهنا توجّس البريطانيون من قوة الأشانتي، فسارعوا إلى تجنب المواجهة معهم وكسب صداقتهم عن طريق الاعتراف بسيادتهم على المنطقة، وهنا يتضح دور السياسة البريطانية في الوقوف مع القوي لأجل تأمين مصالحها وليس بهدف الوقوف مع الحق أو من اجل خدمة المنطقة .

وعلى الرغم من توجس البريطانيين من ظهور قوة الأشانتي، إلا ان الاحتكاك المباشر بين الأشانتي والوجود البريطاني، أقلقهم كثيرا، مما دفع الشركة الأفريقية للتجارة (تأسست عام ١٧٥٠) من الاعتراف بملكية الأشانتي للأراضي الساحلية والحصون البريطانية مقابل أجر معلوم تدفعه للأشانتي حسب الاتفاقية الموقعة بينهما عام ١٨١٧ مقابل تأمين وصول التجارة إلى الساحل.

لم تستمر هذه الاتفاقية طويلا بسبب الخلاف الذي نشب بينهما مرة أخرى، لعدم إثبات حسن نوايا بريطانيا وعدم جديتها في الالتزام بما تتعهد به من معاهدات واتفاقيات، ولم تهدأ الأمور إلا بعد عقد اتفاقية جديدة. أوضحت المكر البريطاني واعترفت ببنود المعاهدة الأولى مضافا إليها اعتراف ملك الأشانتي واتباعه بأنهم رعايا بريطانيون، وبذلك أقرت هذه المعاهدة الهيمنة البريطانية على مملكة الأشانتي وحرمتها من حق الحصول على التعويضات التي أقرتها المعاهدة الأولى، ومنحت الأشانتي الحق في حل

الخلافات والمشاكل الناشبة مع القبائل التابعة لها بل وحتى الفانتي، وهي محاولة خبيثة لزرع الخلافات بين القبائل وجعلهم يقتتلون فيما بينهم من جهة، وإبعاد البريطانيين من الدخول في أي صراع عسكري في أية مشكلة قد تظهر بين القبائل وتعرضهم إلى خسائر غير محسوبة من جهة أخرى.

قررت بريطانيا عام ١٨٢١ سحب عقد امتياز الشركة الأفريقية للتجارة، التي كانت تقوم بمهمة إدارة هذه البلاد نيابة عن الحكومة البريطانية، بسبب مواقفها غير المتوازنة من الحروب التي نشبت بين قبائل الأشانتي والفانتي للمدة من عام ١٨٠٣ إلى عام ١٨١٣ (٣٠) ، وعدم تمكنها من وقف تجارة الرقيق، وأسندت مهمة إدارة ساحل الذهب إلى حاكم سيراليون، السير مكارثي، الذي دخل في حرب خاسرة عام ١٨٢٤ مع مملكة الأشانتي (٣١).

إن الذي يمكن قوله هنا، هو أن بريطانيا بعملها هذا كانت قد دخلت مرحلة جديدة من مراحل إدارة ساحل الذهب متذرعة بذرائع عدة، ولكن دورها السيء في إدارة المنطقة لتحقيق مصالحها الاستعمارية قد دفعها إلى الدخول المباشر في حرب ضد الأشانتي، والموقف البطولي الذي وقفته قبائل الأشانتي في الدفاع عن أراضيها بوجه المستعمر والانتصار عليه في عام ١٨٢٤. لكن خسارة بريطانيا في هذه المعركة لم يمنعها من إعلان الحرب مرة أخرى ضد مملكة الأشانتي، فاستخدمت الأسلحة الحديثة آنذاك فضلا عن سياستها الخبيثة مع الشعوب، سياسة "فرق تسد"، فدخلت في علاقات مع القبائل المساندة لمملكة الأشانتي وقدمت لها الإغراءات في محاولة منها لكسبها إلى جانبها حتى تتخلى عن مساندة الأشانتي، وهذا ما تحقق بالفعل وبذلك حققوا انتصارا مهما على هذه المملكة.

وعلى الرغم من هذا الانتصار إلا أن الحكومة البريطانية، ولأسباب عدة، منها تقليص النفقات المالية، فمنحتها مرة أخرى إلى التجار البريطانيين، لكي يقوموا بإدارتها منذ عام ١٨٢٨ إلى عام ١٨٤٣ (٣٢).

وعلى الرغم من هذه الإجراءات فإن ساحل الذهب استمرت في تبعيتها إلى سلطة الحاكم العام في سيراليون.

لقد حققت بريطانيا انتصارات واسعة على مملكة الأشانتي، واضطرتها إلى عقد معاهدة معها في عام ١٨٣١، أجبرتها فيها على دفع ستمائة أوقية من الذهب وتقديم عضوين من الأسرة المالكة رهائن كضمان للولاء، وأن تعود التجارة إلى سابق عهدها، وتعترف مملكة الأشانتي بحرية مملكة الفانتي والممالك الصغيرة التي كانت خاضعة لها، وأن يتم استخدام أسلوب المفاوضات لحل المشاكل التي قد تنشب بين القبائل ويتولى الحاكم البريطاني معاقبة من يرتكب أي اعتداء(٣٣).

وهكذا أفصحت بريطانيا عن وجهها الاستعماري بالاستيلاء على هذه المنطقة، وتثبيت سلطتها فيها، فقد أنشأ الحاكم البريطاني حصونا عسكرية في كل مدينة كما انشأ محكمة أهلية. لفض النزاعات بين الأهالي وبمقتضى هذه المعاهدة تحولت الأجزاء الجنوبية من ساحل الذهب- وهي المنطقة التي يحدها نهر البرا شرقا، ونهر الفولتا غربا- محمية بريطانية وعزلت مملكة الأشانتي عن البحر، وأصبحت جميع الواردات تمر عبر الأراضي الخاضعة للحماية، وبذلك فرضت بريطانيا هيمنتها السياسية والاقتصادية على هذه المنطقة.

أعلنت الحكومة البريطانية تأكيد سلطاتها المباشرة من جديد على منطقة ساحل الذهب عام ١٨٤٣ بدلا من الشركات التجارية، وقد شجعها على ذلك تخلي الهولنديين والدانمركيين، عن مراكزهم في هذه المنطقة، مع ازدياد معارضة القبائل لوجودهم، ولهذا لجأت الحكومة البريطانية عام ١٨٥٠ إلي تعيين حاكم عام، اسمه بوب هنسي، يقيم في ساحل الذهب، لتجنب أي احتكاك بين قواته وقوات قبائل الأشانتي محاولا حسم الأمور بالطرق الدبلوماسية ما دامت الطرق التجارية آمنة ومفتوحة.

لكن مشاعر الكره للبريطانيين لم تقتصر على قبائل الأشانتي بل تعدتها الى بعض القبائل الصغيرة، مما أدى إلى حدوث الصدامات المتكررة مع الإدارة البريطانية الحاكمة بين فترة وأخرى، وخلال المدة من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٨٧٢ شنت مملكة الأشانتي هجوما واسع النطاق ومن ثلاث جبهات، على القبائل التابعة لها والتي تمردت عليها مما أسفر عن احتلالها لجميع الدويلات الجنوبية والساحلية لساحل الذهب، هذا مما دفع القوات البريطانية إلى القيام بتوجيه أكبر حملة عسكرية مجهزة بأحدث الأسلحة آنذاك، وبقيادة الجنرال غارنت ولسلي، الذي نجح في رد جيش مملكة الأشانتي إلى ما وراء نهر البرا ودخل مدينة كوماسي التي تم إباحتها من قبل القوات الغازية في فبراير ١٨٧٤ بعد مقاومة عنيفة من قبل شعب الأشانتي في أموافو بالقرب من بكواي[٣٤].

وكان لهذه المعركة نتائج وخيمة وبعيدة الأمد، على مملكة الأشانتي، ومن أولى نتائجها تفكك هذه المملكة، حيث اعترفت بموجب معاهدة فومينا، التي عقدت بعد هزيمتها، باستقلال جميع الممالك التي كانت تابعة لها جنوبي نهر البرا، كما استغلت الممالك التابعة لها والواقعة شمالي نهر الفولتا ضعفها العسكري فانفصلت عنها.

كان من الطبيعي ان يحرص البريطانيون على إثارة الخلاف بين الممالك التابعة لإمبراطورية الأشانتي. لان وحدة هذه البلاد لا يخدم مصالحهم، بل يقوض نفوذهم ويعرضه إلى الخطر، وبتحريض من السلطات البريطانية تمكنت ممالك دوابن وكوكوفو وبكواي ونسوتا من الاستقلال عن مملكة الأشانتي متحدين ملكهم، وتساندهم هذه السلطات.

وكان اخطر المتحدين لمملكة الأشانتي مملكة دوابن التي خاضت حربا أهلية مع الجيش المركزي لهذه الملكة والتي انتهت بهزيمته، ومن جراء هذه الهزيمة هاجرت جموع غفيرة من المواطنين إلى ساحل الذهب، التي كانت خاضعة للحماية البريطانية.

ومن جراء هذه الهزيمة فرضت السلطات البريطانية على ملك الأشانتي كوفي كاريكاري توقيع معاهده جائرة تضمنت دفعه غرامة حربية قدرها ٥٠٠٠٠ أوقية من الذهب، وإجباره على الاعتراف باستقلال عدد من الممالك الصغيرة التابعة له، منها مملكتي الدنكيرا والآسن، وفتح طرق التجارة بين داخلية البلاد وسواحلها[٣٥]، وهكذا قضت هذه المعاهدة على النظام الملكي لمملكة الأشانتي حيث أعلن عدد من المقاطعات التابعة له ثورتها ضده، وتم عزل الملك كوفي كاريكاري عام ١٨٧٤، وتم تعيين ملك جديد هو منسا بونسو الذي استمر في حكم البلاد حتى وفاته عام ١٨٨٣، وخلفه كواكا دوا الثاني الذي كان تسلمه للعرش بداية لحرب أهلية استمرت حتى عام ١٨٨٨ حيث تم عزله وتعيين خلفه بريمبه، البالغ من العمر ستة عشر عاما، ملكا على البلاد باسم كواكا دوا الثالث، وكان خاضعا لوصاية والدته.

وبعد أن أصبح بريمبة ملكا أكبر لإمبراطورية الأشانتي في عام ١٨٨٨، تمكن من جديد خلال ثلاث سنوات من إعادة توحيد الممالك الأعضاء في اتحاد إمبراطوريته، بل وتمكن من إقناع الدوابن بالعودة إلى الوطن. فكانت خطوات أقلقت بريطانيا وأزعجتها، وعدتها مرحلة يقظة سياسية تمر بها مملكة الأشانتي، وخوفاً منها ومن احتمال استيلاء الفرنسيين أو الألمان عليها عرضت بريطانيا على ملكها مشروع حمايتها، لكن بريمبة رفض هذا العرض في عام ١٨٩١ بحزم وشدة وبأسلوب دبلوماسي مهذب، حينما أجاب على الطلب البريطاني، بقوله :

"الاقتراح بأن تخضع بلاد الأشانتي في وضعها الحالي لحماية جلالة الملكة وإمبراطورة الهند، مسألة تستوجب التفكير الجاد، ويسعدني أن أخبركم أننا توصلنا إلى نتيجة وهي أن مملكتي لن تلتزم أبدا بمثل هذه السياسة. فلا بد أن تظل مملكة الأشانتي على وضعها منذ القدم، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بعلاقات الصداقة مع جميع البيض. ولست أكتب هذه الكلمات بروح التفاخر، ولكني أقصد معناها بوضوح. فقضية بلادي

في تقدم، وما من سبب يدعو أي واحد من شعبنا الى الشعور بالقلق أو الى الاعتقاد للحظة واحدة أن قضيتنا قد انتكست بسبب الاشتباكات الماضية"(٣٦).

كان من الطبيعي أن يقلق البريطانيون من نهوض مملكة الأشانتي مرة أخرى وتهديدها للمصالح البريطانية، لذلك اقترحوا على ملك الأشانتي تعيين مقيم بريطاني دائم في مدينة كوماسي مقابل مكافأة مالية تدفع له، لكنه رفض هذا الاقتراح، ورفض الإنذار النهائي الذي أرسلته له الحكومة البريطانية والذي تلزمه فيه على ضرورة استقبال المقيم البريطاني على أراضيه، فضلا عن مطالبتها بدفع الغرامة الحربية التي كانت قد فرضت عليه عام ١٨٧٤ بعد هزيمة قواته أمام القوات البريطانية، وبرغم ذلك فقد أرسل بعثة إلى ملكة بريطانيا ليطلعها على موقف الحكومة البريطانية المعادية لبلاده –ولم يدرك أن الملكة تملك ولا تحكم – ورفض الحكومة البريطانية استقبال بعثة بلاده على أراضيها.

انتهجت بريطانيا سياسة جديدة حيال مستعمراتها منذ انعقاد مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) فوضعت المناطق التي لها نفوذ فيها تحت إدارتها المباشرة، وكان من ضمنها ساحل الذهب، فأدى ذلك إلى حدوث صدامات عدة مع ملك الأشانتي، الذي رفض قبول الحماية البريطانية عليه أو الحكم المباشر.

اتخذت الحكومة البريطانية من رفض الملك لسياستها ذريعة لشن حملة عسكرية واسعة النطاق على بلاد الأشانتي، فتوغلت هذه الحملة في أراضيها وسيطرت على العاصمة كوماسي في شهر يناير من عام ١٨٩٦ من دون أية مقاومة، وذلك لأن الملك بريمبة قرر عدم القتال وقبول الحماية حينما رأى حجم القوات البريطانية الزاحفة على عاصمته، وبرغم ذلك فقد اعتقلته هذه القوات مع أفراد عائلته وعدد من أقربائه وقادة جيشه ونفتهم إلى سيراليون ومنها إلى جزر سيشل وكان ذلك في عام ١٩٠٠(٣٧).

سئل بريمبه أثناء وجوده بالمنفي في سيشل من قبل القبائل التي أرادت المواجهة، عن أسباب قراره بعدم المواجهة العسكرية، فذكرهم بإجابته عن أيام الحرب الأهلية في

كوماسي ودور بريطانيا في إقرار السلام من جهة، وفي تنصيبه على العرش من جهة أخرى، وأضاف قائلا:

"أما وقد طوقت الحكومة البريطانية عنقي بهذا الجميل فإنني لست مستعدا لمحاربة القوات البريطانية، (حتى) وان اعتقلتني. وثانيا إنني أؤثر التسليم حفظا لأرواح وأمن شعبي وأبناء وطني"[٣٨]. ولا يمكننا التعليق هنا أكثر من القول من أنه قد أدرك التفوق العسكري الذي كانت تتمتع به القوات البريطانية المعادية والمغتصبة لبلاده، فقرر الاعتراف بالأمر الواقع والتسليم لهذه القوات حقنا للدماء.

وعلى الرغم من اتباع الحكومة البريطانية أساليب العنف والقسوة ضد شعب الأشانتي إلا إنها لم تطفئ نار ثأرهم ومشاعرهم القومية، ففي عام ١٩٠٠ استغل شعب الأشانتي مناسبة زيارة الحاكم البريطاني، أرنولد هودغسون، لكوماسي ومطالبته لهم بدفع غرامات حربية سابقة عن حرب عام ١٨٩٦، وتسليمه كرسي الملك الذهبي كي يجلس عليه، (كان الكرسي الذهبي أقدس مقدسات الأشانتي ويعتبرونه تجسيدا لروحهم ولبقائهم)، لذلك لابد من أن يؤدي ذلك الطلب المثير للمشاعر الوطنية إلى اندلاع ثورة شعبية تلقائية شملت جميع الولايات الرئيسية التابعة لهذه المملكة وكان هذا مبرراً لقوات مملكة الأشانتي على مهاجمة الحاكم البريطاني وحاشيته مما اضطرهم الى الاحتماء بحصن كوماسي، وحين استمرت محاصرة هذا الحصن اضطر الحاكم هودغستون إلى الهروب منه، ولم يتمكن البريطانيون من إخماد هذه الثورة الا بعد استقدام قوات عسكرية إضافية من أوغندا وشرق أفريقيا، تمكنت من إلقاء القبض على زعماء الحركة وعلى رأسهم الملكة يانا يا أسانتيوا، ونفيهم إلى جزر سيشل. ونتيجة لعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد اضطرت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٢ إلى تقسيم المنطقة ثلاثة أقاليم، من أجل تسهيل إدارتها والسيطرة عليها وهي: مستعمرة ساحل الذهب ومملكة الأشانتي وإقليم الأراضي الشمالية.

ومنذ أن وضعت بريطانيا قدميها في هذا الإقليم، قررت منع الدول الأوروبية الأخرى من إيجاد موطئ قدم لها فيه لتتمكن من السيطرة على المنطقة سيطرة اقتصادية تامة، فضلا عن السيطرة السياسية، فلم تبذل جهدا كبيرا في استثمار ساحل الذهب اقتصاديا، لتعمل على استغلاله منذ عام ١٨٧٧.

وكان المحصول الأساسي للزراعة في هذه البلاد هو الكاكاو الذي استغلته سلطات الاحتلال البريطاني خدمة لمصالحها ولجعلها كشقيقاتها الدول الأفريقية تعتمد على غلة واحدة بإنتاجها الزراعي الذي احتكرته بريطانيا حتى عام ١٩٢٩، حينما بدأت باستغلاله الشركة الأفريقية المتحدة، والتي كانت تابعة إلى اتحاد الشركات الأوروبية.

وأثناء الحرب العالمية الثانية تعرض العالم إلى أزمة اقتصادية خانقة، لذلك فرضت بريطانيا مجددا هيمنتها على إنتاج مادة الكاكاو في هذه البلاد، واستمرت في هيمنتها هذه حتى عام ١٩٤٧ حيث تم تسليم إدارتها إلى هيئة جديدة هي هيئة ساحل الذهب لإنتاج الكاكاو، وبعد الاستقلال في عام ١٩٥٦ تم تأسيس أول شركة وطنية لإنتاج وتصريف منتوج الكاكاو (٣٩).

وعلى الرغم من محاولات بريطانيا طبع المجتمع في ساحل الذهب بالطابع البريطاني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا انها بطريقة غير مباشرة عملت على نمو الوعي السياسي الوطني للتحرر من السيطرة الاستعمارية.

تطور الحركة الوطنية في ساحل الذهب :

وجد البريطانيون منذ فرض حمايتهم على البلاد عام ١٩٠٢ نظاما ثابتا للحكم، واقتصاداً يقوم على التجارة، ومجتمعاً له عاداته وتقاليده الخاصة به ويتمسك بها، لهذا لم يكن في وسع البريطانيين سوى الحفاظ على النظام القائم بالشكل التي يثبت أقدامهم في البلاد، لهذا اعترفوا بالزعامات المحلية وبالجماعات والهيئات القائمة منها طالما لا تتعارض مع سياستهم بل انها تنفذ غاياتهم وأهدافهم، محاولة خداع القوى الوطنية بأنها بعيدة عن

الهيمنة والاحتلال لان أبناءها هم الحكام، ولكن هذه الخديعة لم تنطل على عموم القوى الوطنية والقومية في ساحل الذهب.

لقد أدركت القوى الوطنية والقومية في ساحل الذهب ان الخلاف بين ممالك الأشانتي والفانتي لا يستفيد منه سوى الاستعمار البريطاني المهيمن على البلاد، لذلك أسهم هذا الاستعمار في توحيد أبناء هذه البلاد على مختلف ممالكهم وقومياتهم من حيث لا يدري، لان تسلط الحاكم البريطاني والموظفين البريطانيين واستغلالهم لاقتصاديات البلاد وثرواتها سبب في وحدة قوى الشعب وتأجيج مشاعرها القومية.

كما أسهمت الإرساليات التبشيرية المتواجدة في ساحل الذهب لغرض نشر الديانة المسيحية في بروز فئة من المواطنين المتعلمين، على الرغم من قلة عدد أفرادها، لكنها بدأت تطالب بإطلاق الحريات العامة والمساواة مع البريطانيين في التعامل وفي الحقوق والواجبات، هذا ما دفع الإدارة البريطانية كي تتنبه لهذه المشاعر منذ وقت مبكر فاتخذت بعض الإجراءات لإشعارهم أنها تعمل على تحقيق مطالبهم، حيث أضافت هذه الإدارة في عام ١٨٨٨ عضواً أفريقيا الى المجلس التشريعي الذي شكلته الحكومة البريطانية في البلاد.

إن الملاحظة المهمة التي يجب معرفتها، هي أنه كلّما ازداد عدد المتعلمين كلّما ازدادت المشاعر القومية قوة في المطالبة بحقوقها والالتزام بتأدية واجباتها، وهذا ساعد على ظهور مجموعة من التجمعات والأحزاب السياسية التي ناضلت ضد الاستعمار البريطاني حتى تحقق الاستقلال، وأهم هذه الجمعيات والأحزاب هي:-

١ــ جمعية ساحل الذهب لحماية حقوق الوطنيين الأصليين :

كان المثقفون الأفارقة قد أسسوا عددا من الأندية والجمعيات لاتخاذها وسيلة للاحتجاج على أساليب الاستعمار التعسفية، وكانت إحداها، جمعية ساحل الذهب لحماية حقوق الوطنيين الأصليين، التي تأسست عام ١٨٩٧.

وكانت هذه الجمعية من أنشط الجمعيات في غرب أفريقيا، وكان من أبرز أعمالها، تقديمها احتجاجا على مشروع قانون الأراضي لعام ١٨٩٦، الذي كان يهدف إلى إطلاق يد الحكومة البريطانية في السيطرة على كافة الأراضي البور في البلاد، وأرسلت وفدا إلى لندن عام ١٨٩٨ قابل وزير المستعمرات البريطاني وأقنعه بإجحاف هذا القرار، وضرورة إلغائه، وقد استجابت الحكومة البريطانية لهذا الاحتجاج وقررت سحب المشروع وعدم تنفيذه ، ومن حينها دأبت الجمعية على إرسال العرائض والاحتجاجات والوفود إلى الإدارة البريطانية، أو إلى وزير المستعمرات كأسلوب للمطالبة بالحقوق الوطنية(٤٠).

ويعد تشكيل هذه الجمعية الخطوة الأولى نحو العمل المنظم، على الرغم من ان دستورها كان قد نص صراحة على الولاء للبريطانيين إلا انه شمل بعض البنود التي تطالب بمشاركة الوطنيين في حكم البلاد. ونتيجة لتحركاتها ومواقفها المعارضة لبعض إجراءات الحاكم العام التي يعتقد الأهالي انها ضد مصالحهم ، مما قاد إلى احترام الجمعية وتأييد مواقفها من قبل الزعماء الأفارقة المحليين .

لقد كان لالتفاف المواطنين حول جمعية ساحل الذهب وزيادة عدد منتسبيها عاملا قويا دفع الإدارة البريطانية لكي تبحث عن أساليب لتفتيت وحدة أعضائها وإفشال أساليبهم النضالية، وذلك بإدخال نظام الإدارة الأهلية (يطلق عليه اسم نظام الحكم غير المباشر)، فكسبت هذه الإدارة إلى صفوفها عددا من أعضاء الجمعية، مما أدى إلى اضمحلال دورها ليحل بدلها "مجلس المديريات للزعماء البارزين في ساحل الذهب "منذ عام ١٩٢٥ والذي مثل المديريات الثلاث، فأبعد عن التنظيم الجديد للإدارة المتعلمون وبذلك لم يتمكنوا من إيصال أصواتهم إلى المسؤولين البريطانيين.

٢ – المؤتمر القومي لغرب أفريقيا :

لقد كان المؤتمر القومي لأفريقيا الغربية البريطانية من أهم الحركات الوطنية التي

ظهرت في غرب أفريقيا، والذي تأسس في عام ١٩٢٠ بفضل جهود ج.ب. كيسلي هيفورد (وهو محام ومثقف من ساحل الذهب) والدكتور اكيواندە النيجيري، وظلت طلائع الطبقة الوسطى الجديدة بزعامة بعض المثقفين من المحامين والأطباء ورجال الأعمال هم الفئة المهيمنة على الحزب.

يتفق الجميع على أن العقل المحرك للمؤتمر القومي كان كيسلي هيفورد (عضو المجلس التشريعي بساحل الذهب) الذي كان بفضل إيمانه بوحدة الشعوب الأفريقية وقدرته السياسية قد مكن حركة المؤتمر الوطني لأفريقيا الغربية من الاستمرار في المدة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٠، وأضفى على الحياة السياسية مسحة من روح الجامعة الأفريقية[٤١]. وفي خطاب الافتتاح، في مدينة أكرا، أوضح هيفورد الهدف من تأسيس هذا المؤتمر وهو وضع آمال شعوب غرب أفريقيا وطموحاتها وشعورها أمام الحكومة البريطانية.

لقد كان الهدف الأساسي لهذا الحزب جمع الأفارقة في الغرب الأفريقي وتوحيدهم من أجل التخلص من السيطرة الأجنبية. ووردت طموحاته الواسعة والمتسرعة في المذكرة التي أوصلها إلى لندن عام ١٩٢٠ بواسطة شخصيات بارزة يمثلون المستعمرات البريطانية الأربع في غرب أفريقيا (غمبيا، سيراليون، ساحل الذهب، لاغوس)، وعلى الرغم من فشل هذه المساعي أثناء مقابلة هذه الشخصيات لوزير المستعمرات البريطاني، آنذاك اللورد ملنر، لكنها أعطت صورة واضحة للبريطانيين عن مدى الوعي الأفريقي بمصالحهم الوطنية .

وما إن حل عام ١٩٢٥ حتى شعرت بريطانيا بوجود المد القومي على الساحة السياسية لساحل الذهب، مما اضطرها إلى مجاراة الأوضاع بأسلوب يعمل على تفتيت وحدة القوى الوطنية والقومية، وعلى وحدة الشعور النامي بين الزعماء القبليين والمثقفين، فأصدرت دستورا للبلاد، نصت إحدى بنوده على تأسيس مجالس للمديريات تضم بعض

الزعماء البارزين كأعضاء غير رسميين للمجلس التشريعي. لكن هذه الخطوة لم تلق الرفض سوى من جمعية حماية حقوق الوطنيين الأصليين، اعتقاداً منها بان هذه خطوة لعزل المتعلمين عن زعماء القبائل في العمل المشترك ضد السلطة الأجنبية.

لم تحقق حركات الشباب ما كانت تطمح إليه، برغم بعض الانتصارات التي حققتها في الانتخابات التشريعية في عقد الثلاثينات، لكنها لم تمنع الزعامات المحافظة من تحقيق أهدافها وغاياتها، وعلى الرغم من ذلك فقد اكتسب زعماء هذه الحركات خبرة كبيرة، فكان لهم الفضل في ظهور التنظيم السياسي للحركة الوطنية في أفريقيا الغربية الخاضعة للنفوذ البريطاني بعد عام ١٩٤٥.

اتجهت الفئة المتعلمة إلى استخدام الصحافة المحلية من اجل توجيه الرأي العام، وظهرت صحف وطنية عدة من أبرزها صحيفة (*African Morning post*) التي صدرت في أكرا ورأس تحريرها أزيكيوي (*Azkiwe*[٤٢]). وكان إلى جانبه الدكتور جوزيف دانكوا الذي أسس حزب مؤتمر الشباب في عام ١٩٣٠، ومارس هؤلاء جميعا ضغطا شعبيا على حكومة ساحل الذهب ضد مجالس المديريات.

ومما زاد من قوة العمل القومي اشتراك المواطنين الأفارقة في الحرب العالمية الثانية الى جانب القوات البريطانية حيث بلغ عدد المشتركين من ساحل الذهب وحدها حوالي ٧٠ ٠٠٠ ألف مقاتل، هذه المشاركة دفعت المواطن الغاني بصورة خاصة والأفريقي بصورة عامة إلى ان يفكر بالاستقلال والحرية والمساواة[٤٣]، لأنه تذوق طعمها أثناء الحرب وهو يقاتل إلى جانب الجندي البريطاني والفرنسي، لذلك نمت لديه هذه النزعة بعد انتهاء الحرب.

وأخذ الوعي الوطني والقومي يتجذر أكثر فأكثر مع الأحداث العالمية مما دفع السلطات البريطانية الحاكمة إلى تطوير أدائها من اجل إحكام سيطرتها وتوسيع قاعدة الرضا على سياستها في البلاد وبالذات قبائل الأشانتي. لهذا أصدرت السلطة في عام

١٩٤٦ دستورا جديدا، كلف الحاكم العام السير ألان بيرنز بتطبيقه على البلاد، وشمل هذا الدستور تعديل في تشكيلة المجلس التشريعي حيث زيد عدد الأفارقة إلى ثمانية عشر عضواً وضمن تمثيل للأشانتي لأول مرة في هذا المجلس.

ان التطور الدستوري هذا في ظاهره لخدمة المواطنين الأفارقة لكنه لم يقنعهم، و لم يحد من اندفاع مشاعرهم القومية، بل عزز التضامن داخل الحركة الوطنية وقضى على الخلافات فيما بينها فادى إلى ولادة حزب جديد في عام ١٩٤٧ هو "حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد" *United Gold Coast Convention (U. G. C.C)*، والذي كان معظم أعضائه من الطبقة الوسطى من صغار التجار والموظفين وغيرهم، وهو لا يعدو كونه تجمعا للقوى السياسية بزعامة جوزيف دانكوا، وكانت سياسته المعلنة هي الحصول على الحكم الذاتي بالطرق الشرعية، و لم تؤيده العناصر الراديكالية. لكنه تميز بسعة قاعدة مؤيديه من الموظفين والمحامين وكان لعودة فرانسيس كوامي نكروما من خارج الوطن أهمية كبيرة في توسيع قاعدة هذا الحزب عن طريق فتح فروع في أقاليم البلاد، لاسيما بعد تعيينه سكرتير عاما له.

لقد كان لهذا الحزب دورا مهما في الانتفاضة الشعبية التي حدثت يوم ٢٨ من فبراير عام ١٩٤٨ في مدينة أكرا، لاسيما وانه اتخذ قرارا بمقاطعة البضائع الأوروبية حتى يتم تخفيض أسعارها، وقيادته لمسيرات احتجاجية سلمية باتجاه قصر الحاكم العام، وقد أطلقت الشرطة النار في إحدى هذه المسيرات على المتظاهرين فأدى ذلك إلى غليان شعبي، عم العاصمة وبقية المدن الساحلية، استغلها الحزب لشن حملة نقد واسعة لسياسة الحكومة البريطانية وتعريتها لتجاهلها المشكلات التي تعاني منها البلاد، فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين سقط من جرائها ٢٩ شخصا ضحية من المتظاهرين، وألقت القبض على المئات منهم وعلى رأسهم دانكوا ونكروما، لكن السلطات البريطانية اضطرت الى إطلاق سراحهم في محاولة منها لامتصاص غضب الجماهير وحقدهم عليها، واصل نكروما

وحزبه نضالهم ضد تعسف السلطات الاستعمارية فاضحا سياستها الشرسة ضد أبناء بلاده وذلك باستخدامه الصحف والمناسبات العامة لاستمرار إذكاء الشعور القومي .

لقد دفعت هذه الأحداث حكومة بريطانيا إلى إجراء التحقيق في أسبابها للبحث عن الحلول المناسبة، ولإرضاء الشعب وقواه الوطنية والقومية وذلك بتشكيل لجنة واطس التي أرسلت إلى ساحل الذهب للتأكد من صدق المشاعر الشعبية وخطورتها على الوجود البريطاني، وبعد انتهاء زيارتها للمنطقة قدمت توصياتها الى الحكومة البريطانية، والتي جاء فيها ان منح البلاد استقلالها هو الحل الأمثل للقضاء على حالة الفوضى والفساد اللذين وصلت إليهما هذه البلاد.

وأكدت هذه اللجنة في توصياتها على زيادة اشتراك الأفارقة في الحكم والعمل على إنشاء ثلاثة مجالس تنفيذية في الأقاليم الثلاثة لها صلاحية تشريع القوانين المحلية والعمل على تطوير المجلس التشريعي، وفي خلال هذه الأحداث كانت الحركة الوطنية قد انقسمت على نفسها، وهذه آفة شعوب الدول الخاضعة للاستعمار، فاتهمت قيادة حزب تجمع ساحل الذهب المتحد نكروما على نشاطه بان له الرغبة في الانفراد بقيادة الجماهير بشكل مباشر، فحاولت الحد من نشاطه هذه فتم تخفيض مستوى مركزه من سكرتير عام للحزب إلى أمين للصندوق المالي، هذا ما دفع نكروما، الى تشكيل لجنة للشباب داخل الحزب، كان هو مرشدها، فزادت من الشكوك حوله، فضلا عن اختلافه مع زعماء الحزب في وجهات نظرهم المحافظة تجاه القضايا الوطنية فانفصل عن حزبه ليؤسس حزبا جديدا أطلق عليه اسم "حزب المؤتمر الشعبي " (*Convention Peoples Party*) ، الذي انضم إليه غالبية أعضاء مؤتمر ساحل الذهب المتحد(٤٤).

تمكن نكروما في عام ١٩٤٩ من تشكيل التنظيم السياسي لحزب المؤتمر الشعبي برئاسته واختار بوتشيو سكرتيرا عاما له، وامتاز نكروما بحماسه الشديد عن بقية زملائه أعضاء حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد على الرغم من اشتراك الجميع في الأهداف،

وظهرت حماسته في المواضيع التي كان ينشرها في الصحف، مؤكداً فيها على ضرورة منح بلاده الحكم الذاتي من دون انتظار، فبهذا ألهب حماس الجماهير وأثار مشاعرها في لقاءاته واجتماعاته معها من خلال خطبه الحماسية، وبهذا استطاع أن ينمي حزبه ويزيد أعضاؤه من خلال الشباب الذين انضموا إليه، ومعظمهم كانوا من أفراد الطبقة الوسطى التي تضم موظفين وطلبة فضلا عن العمال الذين التحقوا في صفوفه، فأصبح هذا الحزب يحمل صفة الشعبية أكثر من سابقه(٤٥).

وكان أبرز أهداف هذا الحزب هو مطالبته بالحكم الذاتي الفوري وإقامة حكومة ديمقراطية وتأمين وحدة الهدف بين الزعماء والشعب، والنضال من اجل تحقيق الوحدة في غرب أفريقيا لتقف بوجه المستعمرين وأهدافهم.

لقد أدرك نكروما الوسيلة التي يجب التعامل على ضوئها مع البريطانيين فاستغل مناسبة وجود لجنة كوزي، التي أوفدتها الحكومة البريطانية، لكتابة تقرير حول الأوضاع في ساحل الذهب، وأعلن صراحة أنه سيدعو المواطنين إلى المطالبة السلمية بحقوقها من خلال الإضرابات التي سيدعو إليها فيما إذا خلا تقرير هذه اللجنة من التوصية بتحقيق الحكم الذاتي، وبالفعل كان تقريرها خاليا من أية إشارة للحكم الذاتي، مما كان مبررا لنكروما لكي يدعو مؤيديه إلى إعلان الإضراب العام، فقامت التظاهرات السلمية في أنحاء البلاد، وشلّت الحركة التجارية فأعلنت سلطات الاحتلال حالة الطوارئ، وأصدرت أوامرها بمنع جريدة نكروما من الصدور واعتقاله مع عدد من أعضاء حزبه البارزين، بتهمة التحريض على الإضرابات غير المشروعة.

كان لهذه الاجراءات أثرها السيء على جماهير الشعب، التي ازداد التفافها حول نكروما وحزبه، فازدادت شعبيته على عكس ما توقعته سلطات الاحتلال البريطاني التي اعتقدت أنها باعتقال نكروما ستسكت صوته، لكن حماسه ازداد، وتجسد هذا الحماس وهذا التأييد له، فيما حققه حزب المؤتمر الشعبي حينما فاز بالأغلبية الساحقة في

الانتخابات العامة التي جرت في فبراير عام ١٩٥١، لانتخاب المجلس التشريعي، إذ حصل على ثلثي عدد مقاعد هذا المجلس، حيث كسب الحزب ثلثي عدد المقاعد في المجلس التشريعي، وحصل نكروما في العاصمة أكرا، على ٩٨،٥ % من أصوات الناخبين، على الرغم من كونه سجينا، وكان هذا دليل وعي المواطنين بأحقية مطالبهم الوطنية التي اغتصبتها سلطات الاحتلال.

اضطر البريطانيون إلى إطلاق سراح نكروما وبقية رفاقه المسجونين معه، وغادر السجن وهو مزهو بالنصر على سلطات الاحتلال، وهو يعتمر قبعته ذات النجمة البيضاء، التي تمثل زي الحائزين على "شهادة السجون" وأصبحت دليلا على النضال الوطني، وحمل على أكتاف الجماهير، لذلك اعترف الحاكم البريطاني العام السير ش.أربن كلارك بالأمر الواقع، ووافق على عضويته بالمجلس التشريعي ودخل معه بمفاوضات مباشرة على أنه قائد برلماني يرضى عنه الشعب، من أجل تشكيل أول حكومة وطنية انتقالية من الأفارقة وبالفعل تم تشكيل الحكومة الوطنية في مارس عام ١٩٥٢ واصبح نكروما رئيسا لها(٤٦).

لم يقتنع نكروما ولا حزبه بما تحقق، لأنه لا يحقق طموحهم، لان البريطانيين لا زالوا جاثمين في البلاد، ويهيمنون على قضايا الدفاع والخارجية والقضاء والمالية، ولا بد من تسليمها إلى الحكومة الوطنية، وهنا برزت مشكلة إدارة البلاد لان الإدارة الأساسية في البلاد لازالت بأيدي البريطانيين، يؤيدهم الزعماء القبليين، في حين كان حزب المؤتمر الشعبي يهدف إلى وضعها بأيدي الوطنيين لذلك ظهر الانقسام الواضح في الاتجاهات بين السياسيين المحدثين والسلطات التقليدية لمجالس الزعماء الذي كان تأثيرهم واضحا في غالبية الأقاليم التابعة لإدارتهم.

إن حكمة نكروما ودهاءه السياسي كانا عاملين واضحين لمسك العصا من وسطها بتعامله الهادئ مع الحاكم البريطاني ، وفي الوقت نفسه توجيه نشاطه السياسي نحو تحقيق الاستقلال، وهذا لم يكن سهل المنال، لأنه كلما طالب تحقيق الاستقلال كلما

برزت عناصر المعارضة لسياسته من قبل الزعماء المحليين سواء منها في منطقة الأشانتي أو في المقاطعة الشمالية. وظهر من هؤلاء أحزاب معارضة لسياسة نكروما كحزب حركة التحرر الوطني في الأشانتي وحزب الشعب الشمالي، وكان من ابرز أهداف هذه الأحزاب إنشاء نظام فيدرالي للبلاد.

استمر حزب المؤتمر الشعبي في نشاطه من خلال تماسك أعضائه، فحقق نصرا كبيرا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في يوليو عام ١٩٥٦ حينما حصل على ٥٧% من الأصوات، وبذلك شغل ٧٠ مقعدا برلمانيا من اصل ١٠٤ مقعد، وفي أول اجتماع عقده البرلمان في ٣ من أغسطس عام ١٩٥٦ قرر وبإجماع الأصوات تخويل الحكومة في المطالبة بالاستقلال ضمن إطار دول الكومنولث البريطاني، وجاء هذا تماشيا مع إعلان حكومة بريطانيا موافقتها على طلب الاستقلال إذا صدر عن المجلس النيابي و بثلثي الأعضاء.

وقد حققت بريطانيا وعدها، لئلا تفلت الأمور من يديها فوافقت على إعلان الاستقلال بتاريخ ٦ من مارس ١٩٥٧، وقررت في الوقت ذاته قبول غانا عضوا كاملا في منظمة دول الكومنولث. وبهذا ولدت أول دولة أفريقية في جنوب الصحراء الكبرى، وأطلق عليها اسم غانا بعد موافقة الزعيمين الغيبيين دانكوا ونكروما، وربما لهذا الاسم ما يبرره حول الروايات المتعلقة بالأصل الشمالي لبعض أجناس ساحل الذهب متيمنين بالتاريخ الغاني القديم.

ومنذ اللحظة الأولى بدأت حكومة نكروما عملها على إزالة آثار السيطرة الاستعمارية فأعلنت النظام الجمهوري وأعدت دستورا جديدا للبلاد، بعدها جرت انتخابات رئاسة الجمهورية في أغسطس عام ١٩٦٠ حصل فيها دانكوا على ١٣% من الأصوات في حين حصل نكروما على ٧٧% منها، وهكذا أصبح نكروما أول رئيس للجمهورية.

نيجيـــريـــا :

تعد نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية من حيث عدد السكان إذ بلغ تعـــدادهم عام ١٩٨١ حوالي ٨٠ مليون نسمة، ويحدها من الشرق جمهورية الكاميرون ومن الغرب جمهورية داهومي ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الجنوب المحيط الأطلســـي، وتتـــوزع أقاليمها الإدارية توزيعا عرقيا، إلى حد كبير، فيسود في الإقليم الشمالي قبائـــل الهوســـا والفولاني والإقليم الشرقي قبائل الايبو وفي الإقليم الغربي جماعات اليوروبا. ولا يـــراد أن يفهم من هذا التقسيم أن هناك خطوطا فاصلة بين الأقاليم لان واقع الحال لا يقر ذلـــك، لوجود القبائل المنتشرة في أنحاء البلاد، فضلا عن وجود قبائل أخرى اصغر حجما مثـــل قبائل الكناري والنوب التي تقطن أنحاء متفرقة من البلاد.

وتدين الغالبية العظمى من السكان الدين الإسلامي ثم المسيحي، هذا فضلا عـــن وجود ديانات أخرى، فيشكل المسلمون حوالي نصف سكان نيجيريا وجلّهم يتركـــزون في الشمال، في حين يتمركز المسيحيون في الجنوب والجنوب الغربي من البلاد، وحســـب إحصاء عام ١٩٦٣ بلغ عدد المسلمين ٢٦،٢ مليون نسمة أي بنسبة (٤٧،٢ % من جملة عدد السكان) والمسيحيين ١٩،٢ مليون نســـمة أي بنسبة(٣٤،٦ %) ، والباقي ديانات أخـــرى يبلغ عددها ١٠،١ مليون نسمة أي بنسبة (١٨،٢ %)[٤٧] .

ولمعرفة تاريخ نيجيريا لا بد لنا من العودة إلى الوراء قليلا، حيـــث تمتـــاز هـــذه المنطقة بحضارتها العريقة، وان نيجيريا الموحدة لم تتكون من مجموعة من القبائل فحسب، بل انها ضمت ممالك كانم وبورنو والفولاني واليوروبا وهي ممالك لها أنظمتـــها الإداريـــة الخاصة بها، ومنذ القرن الحادي عشر دخلها الدين الإسلامي الحنيف وانتشـــر في بعـــض ممالكها التي ازدهرت في ظله، وظلت بعض هذه الممالك تـــدير شـــؤونها حـــتى مجـــيء الاستعمار الأوروبي[٤٨].

بدأ التنافس الاستعماري الأوروبي على نيجيريا منذ القرن الخامس عشر، فقد وصلها البرتغاليون عام ١٤٧٢ ، وكان هدفهم في ذلك هو الحصول على سن الفيل وزيت النخيل والرقيق، ونافسهم في ذلك المغامرون البريطانيون لكن الهيمنة البريطانية على نيجيريا لم تتم إلا في أوائل القرن التاسع عشر.

لم يشتد الصراع البرتغالي البريطاني على نيجيريا إلا حينما أصدر مجلس العموم البريطاني عام ١٨٦٣ قرارا نص على ضرورة بسط السيطرة البريطانية على جنوب نيجيريا، وما إن حل عام ١٨٨٥ حتى سيطرت بريطانيا على جميع المناطق الساحلية لهذه البلاد، وفي عام ١٨٩٠ بدأ التسلل البريطاني إلى داخل البلاد، فاحتلت وسطها وشمالها وأخضعتها لهيمنتها. فكيف تم لها ذلك؟

لقد تمكنت بريطانيا من إخضاع بلاد اليوروبا وحكومة لاغوس الواقعة جنوب البلاد، ومنطقة أنهار الزيت الواقعة شرق نهر النيجر، بواسطة المبشرين المسيحيين والقناصل أيضاً، كما أخضعت نيجيريا الشمالية بواسطة كل من شركة النيجر الملكية، التي أسسها سير جورج جولدلي في عام ١٨٧٩ ، اعتباراً من عام ١٨٨٦ ، والحكومة البريطانية مباشرة، وكان السلاحان الرئيسيان اللذان استخدمهما البريطانيون في جميع الحالات هما الدبلوماسية والمواجهة العسكرية، لذلك فقد تراوحت ردود الفعل النيجيرية بين المواجهة العسكرية السافرة،والتحالف المؤقت مع بريطانيا والخضوع لها(٤٩).

لقد سبق غزو نيجيريا الشمالية ــ الآنف الذكر ــ سلسلة من المعاهدات بين حكام نيجيريا الشمالية والشركة الأفريقية الوطنية وكان هدفها من ذلك هو ضمان السيطرة البريطانية على هذه المنطقة من دون الفرنسيين الذين كانوا يتوغلون في المنطقة من الغرب، في حين كان الألمان يتوغلون من ناحية الشرق.

أن الأمر المدهش في ذلك هو ان سائر حكام نيجيريا الشمالية لم ترهبهم القوات البريطانية الغاشمة، بل تحدّوها وقرروا المقاومة حتى الموت دفاعا عن أرضهم ودينهم،وكان

هذا بدافع كراهيتهم الشديدة للبريطانيين الذين عدّوهم كفارا وأعداء لدينهم الإسلامي الحنيف، فقد أبلغ سلطان سوكوتو اللورد لوغارد البريطانيين في مايو عام ١٩٠٢ قوله: "ليس بيننا وبينكم من معاملات إلا ما يكون بين المسلمين والكفار ... وهو القتال ، كما أمرنا الله سبحانه وتعالى"(٥٠).

لقد أعفت الحكومة البريطانية شركة النيجر الملكية من مسؤولية إدارة البلاد عام ١٩٠٠ متذرعة بقتل أحد رعاياها، فشنت القوات البريطانية حملات عسكرية على حكام وأمرائها هذه المنطقة، وبواسطتها تمكنت من السيطرة على كونتا غورا عام ١٩٠٠، وعلى أداماوا عام ١٩٠١، وعلى بوشي عام ١٩٠٢، وكان أمراء كانو وسوكوتو وبورووري قد تعرضوا لهجمات القوات البريطانية عام ١٩٠٣، وتحدوها، وقرروا مقاومتها، لكنهم فشلوا في تحقيق النصر عليها بسبب التفوق العسكري البريطاني في استخدام الأسلحة الحديثة آنذاك، وبذلك أحكمت بريطانيا هيمنتها على هذه المناطق كافة(٥١).

قسمت الإدارة البريطانية نيجريا ثلاثة أقاليم إدارية: إقليم لاغوس والمناطق الساحلية، وإقليم ضم المناطق التي كانت تحت سلطة شركة النيجر الملكية وسميت باسم محمية نيجريا الجنوبية، والإقليم الأخير ضم الأقاليم الشمالية وأطلق عليها اسم محمية نيجريا الشمالية، وعين فردريك لوكارد مندوبا ساميا لنيجيريا كلها(٥٢).

ضمت بريطانيا في عام ١٩١٤ المحميتين المعروفتين بمحمية انهار الزيت، الواقعتين شرق دلتا النيجر، ومحمية ساحل النيجر، غربي دلتاه، مع مستعمرة لاغوس وأطلقوا عليها اسم محمية نيجيريا، وأصبح فردريك لوكارد حاكما عاما لها، واستمر هذا الحال بعد الحرب العالمية الأولى.

وبسبب طبيعة المناخ في نيجيريا، حيث حرارة مرتفعة ورطوبة عالية في الأطراف الجنوبية منها، لذلك اختلف نظام الحكم البريطاني فيها عن النظام المتبع في شرق أفريقيا، الأمر الذي حال دون استقرار البريطانيين فيها إذ اكتفت الحكومة البريطانية بإرسال

الإداريين إليها، من مواطنيها، للعمل فيها. وهذا ما أجبر البريطانيين على تطبيق نظام الحكم غير المباشر، على هذه المنطقة وكانت أول تجربة لهذا النوع من الحكم الذي وضع أسسه الحاكم العام فردريك لوكارد، بالاعتماد على أهالي البلاد في تنفيذ السياسة البريطانية من دون خسائر، فأصدر الحاكم العام أول دستور للبلاد في عام ١٩١٤ (٥٣). و بموجبه تم تعيين مجلس استشاري، يستأنس برأيه الحاكم العام البريطاني وتكون هذا المجلس من ٣٦ عضوا، منهم ٢٤ بحكم وظائفهم والباقي ستة من الأوروبيين وستة من الأفريقيين، وهم من غير الموظفين ويمثلون المصالح الطائفية وهم معينون، وتم كذلك تعيين مجلس تنفيذي لمساعدة الحاكم العام في أداء مهامه ويتكون من الأوروبيين تماما (٥٤).

تطور الحركة الوطنية :

لقد عانى المجتمع النيجيري من السياسة الاستعمارية الأوروبية كغيره من المجتمعات الأفريقية الأخرى من الظلم والقهر والاستغلال، لكن انتشار التعليم المقنن قد نمى بصورة غير مباشرة الوعي الوطني القومي لدى شباب نيجيريا المتحمس للتخلص من السيطرة الاستعمارية في مجتمع يعاني من الانقسامات القبلية.

فظهرت التنظيمات السياسية فيها، ففي عام ١٩٢٠ تأسس الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، بزعامة هربرت ما كولي، وكان الهدف المعلن لهذا الحزب هو

" ضمان أمن ورفاهية شعب مستعمرة ومحمية نيجيريا باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من كومنولث الإمبراطورية البريطانية وحمل راية (الحق والصدق والحرية والعدالة) إلى أعلى قمم الديمقراطية إلى أن يتحقق هدفها الطموح ألا وهو (حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب)، مع الحفاظ في الوقت نفسه على موقف الولاء الذي لا يتبدل لعرش وشخص صاحب الجلالة الملك الإمبراطور، عن طريق التزام الدستورية في اعتماد أساليب الحزب وإجراءاته العامة" (٥٥).

وتضمن برنامج الحزب في أثناء انتخابات المجلس التشريعي في لاغوس، تحقيق الحكم الذاتي المحلي، وتنمية التعليم العالي وتطبيق التعليم الإلزامي في جميع أنحاء نيجيريا، ونيجرة الخدمة المدنية، ومنح حرية التجارة، وحرية التنمية الاقتصادية لموارد نيجيريا الطبيعية، وحقق فوزا كبيرا في لاغوس وفاز بها على التوالي في الأعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٨ و ١٩٣٣ ، وقد تركزت نشاطاته على تنظيم الوفود لمقابلة الحاكم العام البريطاني ومنه إيصال آرائه ومطالبه إلى الحكومة البريطانية، كما فعل في عام ١٩٣٠ حين أكد على مناقشة أمور الكساد التجاري في البلاد وحق تعيين رؤساء الوحدات الإدارية وعزلهم، وهم في الوقت نفسه رؤساء القبائل في البلاد، وظل الحزب يمارس أنشطته في الحياة السياسية حتى هزم من قبل حركة الشباب النيجيري في الانتخابات التي جرت في لاغوس عام ١٩٣٨ (٥٦).

وعلى الرغم من ذلك فقد واصل هذا الحزب نشاطه السياسي حتى عام ١٩٤٦، حيثما توفى زعيمه فتعرض إلى التصدع والانقسام والخلاف على الزعامة. مما أدى إلى ظهور أحزاب أخرى إلى جانب هذا الحزب، لكنها مع الأسف المرير، انشغلت بالخلافات الشخصية وبالتنافس على المقاعد البلدية وعضوية المجالس التشريعية وخوض المعارك الانتخابية، أكثر من انشغالها بالقضايا الوطنية، ومن أمثلة ذلك تلك الأحزاب التي ظهرت في لاغوس، مثل حزب الاتحاد الشعبي برئاسة الدكتور راندل وحزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة الدكتور أوباسا.

لقد نما الوعي الوطني وتطور مع تطور الحياة السياسية في البلاد برغم وجود أحزاب غير قادرة على طرح المطالب الثورية التي تعبر عن رغبات الشعب وطموحاتها، فظهرت أحزاب أكثر طموحا، وكون المثقفون في عام ١٩٣٣ حزبا باسم حزب حركة الشباب النيجيري، وأطلق عليه أيضا اسم حركة شباب لاغوس، وكان الهدف الواسع الذي أعلنه هذا الحزب هو تمثيل نشاط شباب نيجيريا المتعلم ليدرك التزاماته تجاه شعبه،

ومن أجل ان يكون هذا الحزب أكثر شمولية، غير اسمه الى حركة شباب نيجيريا عام ١٩٣٧. وكان من أهم أهدافه: إعادة بناء الوطن النيجيري على أسس أوسع من الفهم الديمقراطي والفلسفة السياسية والاجتماعية والعمل على إقرار نظام الحكم الذاتي، وكان من أهم أهدافه إيمانه بمبدأ وحدة القبائل على أساس التعاون والأهداف المشتركة والارتقاء فوق النزاعات القبلية، ومن أبرز قادة حركة شباب نيجيريا، آرنست ما كولي، والدكتور آزيكيوي (زيك)، وهو من الايبو شرق نيجيريا، وخريج جامعة لنكولن في بنسلفانيا،تأثر بنضال الأمريكان السود ضد التمييز العنصري، ووصل به التفاؤل لان تنبأ بأن كلا من لندن ونيويورك " ستدمرهما في يوم من الأيام طائرات الشعوب السوداء" (٥٧).

استغل قادة الحركة الوطنية ظروف الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها فازداد نشاطهم مطالبين بحقوقهم، ففي عام ١٩٤٣ قدم الدكتور ازيكيوي طلبا إلى الحكومة البريطانية، يطالبها فيه إنهاء نظام المحمية وإقامة حكومة منتخبه من الشعب وتحديد فترة انتقال ينتهي بمنح نيجيريا والكاميرون عضوية دول الكومنولث، ومؤكدا على تحقيق بعض المطالب الإصلاحية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد تبلور الوعي الوطني والسياسي في البلاد وأدى إلى ظهور تنظيمات أخرى، منها اتحاد الطلبة النيجيري، تأسس في عام ١٩٤٤، دعا إلى عقد ميثاق وطني، لتحقيق مستقبل البلاد، وتوجت دعوته هذه بتأسيس المؤتمر الوطني لنيجيريا و الكاميرون *National Council for Nigeria and the Cameroon's* (*NCNC*)، وكان هدفه توحيد جميع أهالي نيجيريا في وحده واحدة للعمل من أجل الحصول على الحكم الذاتي، وكان على رأس هذا التنظيم ماكولي (*Herbert Macaulay*) وسكرتيره آزيكيوي(*Nnamdi Azikiwe*) الدؤوب، تمكن هذا التنظيم من تدعيم مركزه في البلاد (٥٨)

لقد شعرت بريطانيا بنشاط الحركة الوطنية واندفاعها، ومشاعرها الوطنية المتأججة، لذلك أسرعت لمجاراتها والعمل على احتوائها قبل أن تتفاقم مطالبها وتزداد تشعباتها، فأسرعت إلى تقديم بعض التنازلات لإرضائها ولإقناع الشعب أنها تهتم بمشاكله ومطالبه، لذلك أصدرت في عام١٩٤٦ دستورا جديدا للبلاد نصّ على تكوين جمعية في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وان يقوم أبناء هذه الأقاليم باختيار أعضائها من بين أعضاء مجالسها إلى جانب الأعضاء المعينين من قبل الحاكم العام وآخرون يمثلون أصحاب المصالح الخاصة، فضلا عن ذلك تم تشكيل مجلس من الزعماء في الإقليم الشمالي(٥٩).

وفي الحقيقة لم تتمتع هذه الجمعيات بسلطات تشريعية بل كانت عبارة عن هيئات استشارية، شكلية لخدمة الاستعمار البريطاني في هذه البلاد والتي أحكمت سيطرتها عليها بهذه الإجراءات والتشكيلات، كما تم تشكيل مجلس تشريعي لجميع نيجيريا مكون من الحاكم العام رئيسا و ١٣ عضوا من كبار الموظفين بحكم وظائفهم و ٣ موظفين بالتعيين و٢٨ من غير الموظفين تختارهم مدينة لاغوس وكالابار، فأربعة منهم يتم اختيارهم من قبل الحاكم العام، اما بقية الأعضاء فيختار مجلس الزعماء أربعة منهم، وتختار الجمعيات الإقليمية الثلاث العدد الآخر، ويعين الحاكم اثنين منهم وعضوا ثالثا يمثل المستعمرة ويعين ثلاثة أعضاء لتمثيل بعض أصحاب المصالح الخاصة، اما المجلس التنفيذي للمستعمرة فقد ظل على ما كان عليه ما عدا إضافة أربعة نيجيريين إليه، إضافة إلى مدير الخدمات الطبية الذي أضيف إلى هذا المجلس في عام ١٩٤٩(٦٠).

إن هدف بريطانيا من توزيع عدد الأعضاء في المجالس والجمعيات، هو لإحكام سيطرتها على البلاد ولإقناع السكان بان بلادهم تنقسم إلى ثلاثة أقاليم تختلف في العادات والتقاليد وحتى في الجنس وفي الدين، حتى تنمي النزعة الإقليمية وتثير الخلافات والصراعات فيما بينهم لتتدخل وتفرض سيطرتها عليهم باسم حماية العادات والتقاليد الوطنية، والحفاظ على وحدة كل إقليم من هذه الأقاليم، ومنحه الحرية لإدارة شؤونه، وممارسة شعائره الدينية، دون تدخل بقية الأقاليم.

لاشك أن الدوائر الاستعمارية هدفها شق الحركة الوطنية في أي مكان تتواجد فيه هذه الدوائر، فالإجراءات التشريعية التي اتخذتها السلطات البريطانية في نيجيريا كانت سببا في إثارة الخلافات والانقسامات بين أقطاب الحركة الوطنية فيها، لدوافع وأسباب متعددة، منها حسن الظن بالسلطات الاستعمارية، أو حرص البعض على الحصول على المناصب الإدارية، وغير ذلك، لذلك حدث الانشقاق في صفوف حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون والذي كان يتزعمه ازيكيوي، تلك الزعامة التي أثبتت جدارتها في قيادتها للشباب، لاسيما حينما أسس جناحا ثوريا للحزب من الشباب، أطلق عليه اسم منظمة زيك، نسبة إلى ازيكيوي، وحظت هذه المنظمة بتأييد واسع من الشعب النيجيري، هذا ما أقلق السلطات الاستعمارية البريطانية، ودفعها إلى اتخاذ إجراءات قاسية وعنيفة ضده وضد منظمته التي ألغتها هذه السلطات نهائيا في عام ١٩٥٠. لم يحتمل أزيكيوي هذه الإجراءات فتراجع عن أهدافه، وتبرأ من منظمة زيك، وابعد عن الحزب بعض أعضائه البارزين، هذا ما كان سببا في حدوث انشقاقات عدة في صفوف هذا الحزب[٦١].

وبرز في عام ١٩٥١ منافس جديد لازيكيوزي هو الدكتور أولو المحامي (خريج جامعة لندن)، والذي أسس اتحاد العمال، وكان أولو في سياسته اكثر اعتدالا من ازيكيوي. ثم أسس حزب جماعة العمل، اعتمد في تشكيله على أبناء قبيلته اليوروبا في غرب البلاد، في حين كان زيك يعتمد على قبيلته الايبو في الشرق، اما الشمال الذي ظل محتفظا بطابعه الإسلامي وفي شبه استقلال، فقد تولى إدارته الأمراء المحليين والسلاطين ، فحافظ على وحدته السياسية وساد فيه تنظيمات حزب مؤتمر شعب الشمال الذي تمثل بشعب الهوسا والفولاني.

وتعود جذور هذا الحزب إلى جمعيات خريجي المدارس الثانوية التي كانت تتجمع تحت اسم مؤتمر ثقافي يدعى مؤتمر شعب الشمال ومن ابرز أهدافه، محاربة الجهل

والكسل، وكان معظم منتسبيه من موظفي الإدارة الأهلية وهو شبيه بنادي الخريجين في السودان (الذي كان قد تأسس في عام ١٩١٨)، وتحول المؤتمر الثقافي إلى حزب سياسي في عام ١٩٥٠، وأصبح لا يحق لأعضائه الارتباط بأية جمعية ثقافية عداه مهما كانت مواصفاتها، لذلك انفصلت بعض من الجمعيات الثقافية التي كانت منضوية تحت اسم مؤتمر شعب الشمال الثقافي، وبسبب هذا الانفصال خرج العديد من الزعماء كالحاج أمينو كانو، الذي كان رئيسا لإحدى الجمعيات الثقافية، فأسس حزبا معارضا أطلق عليه اسم حزب اتحاد العناصر التقدمية، فبهذا أصبح الطريق مفتوحا أمام سيطرة أحمد أوبلو على الحزب رئيسا وأبو بكر تفاوا نائبا(٦٢).

ونتيجة للتنافس الحزبي وعدم رضا الحركة الوطنية وأحزابها بصورة عامة عن السياسة البريطانية في البلاد أعلن الحاكم العام السير ماكفرسون دستورا جديدا للبلاد بدأ تطبيقه في عام ١٩٥١، وهدف هذا الدستور هو منح الأقاليم استقلالية اكثر في إدارة شؤونها مع الإبقاء على وحدة البلاد تحت السيطرة البريطانية، وتم تشكيل مجلس نيابي تمثل فيه البلاد كافة وتكون من ٦٨ عضوا عن الشمال و٣٤ عضوا عن الشرق والغرب هذا فضلا عن الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم لتمثيل أصحاب المصالح الخاصة، كما تم تشكيل مجلس وزراء ليحل محل المجلس التنفيذي وتكون من ستة أعضاء بحكم وظائفهم و ١٢ عضوا نيجيريا للأقاليم الثلاثة وأنشيء مجلس لزعماء القبائل أحدهما في الإقليم الغربي والآخر في الإقليم الشرقي.

وحينما جرت الانتخابات العامة فاز حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون(أزيكيوي) بالأغلبية في إقليم الشرق في حين فاز جماعة العمل (أولو) في الإقليم الغربي، وكما فاز في الشمال حزب مؤتمر شعب الشمال، الذي كان يتزعه أحمد أوبلو (الملقب بسلطان سكوتو) ويعتمد على أمراء الفولاني والأسرات الحاكمة(٦٣).

والملاحظة التي يمكن استخلاصها هو أن هذه الفترة قد أوضحت لنا أهم معالم الحياة السياسية في البلاد، ورغبة الأحزاب السياسية كافة في التفاوض مع بريطانيا من أجل تغيير النظام الدستوري للبلاد حسب مصالحها وأهوائها لا بحسب مصلحة البلاد، لذلك تركز نشاطها السياسي على الفوز بالانتخابات والحصول على العضوية في المجالس التشريعية في الأقاليم، والتنافس فيما بينها للحصول على المناصب الوزارية، وبذلك حل التنافس على الحصول على المكاسب الشخصية بدلا من توحيد الجهود للتصدي للاستعمار البريطاني. ومما زاد الأمور سوءا وخدم المستعمرين ظهور الحركات الانفصالية في أقاليم البلاد الثلاثة.

لقد فشل البرلمان في دورته الأولى التي باشرت أعمالها في يناير عام ١٩٥٢ حينما فشل في تطبيق الدستور الجديد لمعارضة حزب المؤتمر الوطني له، وحدث الانشقاق في صفوفه حينما طلب رئيسه من أعضائه الوزراء الاستقالة، في أواخر العام نفسه، فرفضوا ذلك الطلب، وانفصلوا عن الحزب، وأعلنوا تأسيس حزب الاستقلال الوطني برئاسة ايواتا، هذا ما دفع وزير المستعمرات في ٢١ مايو عام ١٩٥٣ إلى الإعلان عن إجراء تعديل جديد على الدستور النيجيري وهدفه من ذلك هو زيادة سلطات الحكومات الإقليمية لتنفيذ سياستها في الأقاليم.

تم تطبيق الدستور الجديد في عام ١٩٥٤، وأصبحت بموجبه الأقاليم الثلاثة ولايات أو دول على شكل اتحاد فدرالي، واصبح وزراء المجالس التنفيذية في الأقاليم وزراء مسؤولين وبضمنهم رئيس للوزراء، ثم تم تشكيل مجلس وزراء اتحادي يضم ثلاثة وزراء من الأقاليم الثلاثة. وخول المجلس التشريعي إمكانية إسقاط الوزارة إذا تم سحب الثقة منها بأغلبية الثلثين، ومنح لكل إقليم حق التمتع الكامل بالحكم الذاتي.

هنا ظهرت صورة المستعمر ساطعة ليفرض وجوده على البلاد حينما أصبح لكل إقليم حاكم ورئيس وزراء وقضاة، و لم يعد في إقليمي الشرق والغرب موظفون بريطانيون

في مجلسهما التنفيذي بل من أبناء البلاد الذين يخدمونها أكثر من البريطانيين، وعندما أجريت الانتخابات فاز حزب المؤتمر الوطني بالأغلبية في كلا الإقليمين الشرقي والغربي، وكذلك فاز حزب مؤتمر شعب الشمال بالأغلبية في الشمال، وشكلت حكومة ائتلافية من حزب المؤتمر الوطني لإقليمي الشرق والغرب، ومؤتمر شعب الشمال في حين قاد حزب العمل المعارضة ضد هذه الحكومة(٦٤).

لقد تبلور التيار الوطني في نيجيريا متأثراً بعوامل خارجية، منها نمو حركات التحرر الوطني والقومي في العالم، ولا سيما في أفريقيا، وحصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها، لذلك تبنى البرلمان الاتحادي في جلسته المنعقدة في ٢٦ من مارس عام ١٩٥٩ قراراً بالإجماع أوصى فيه ممثلي البلاد في المؤتمر الدستوري على المطالبة بمنح الاستقلال للبلاد(٦٥).

لقد اتخذ المؤتمر الدستوري هذا توصيات عدة مهمة منها، أن يصبح إقليما الشرق والغرب مستقلين فيما يتعلق بالشؤون الداخلية ولا يشمله حق الفيتو المتمتع به سابقا الحاكم البريطاني العام، وان تكون الحكومة الاتحادية حكومة يمثلها أبناء البلاد ويرأسها وزراء اتحاديون والدعوة إلى تشكيل مجلس شيوخ فدرالي، ومنح الحكومة الاتحادية صلاحيات أوسع بحيث يسمح لها بممارسة مهامها في العلاقات الخارجية والقيام بشؤون الدفاع والتجارة الخارجية والعملة وكل ما يتعلق بشؤون البلاد.

انعقد مؤتمر دستوري آخر في عام ١٩٥٨ وافق فيه على أن تصبح نيجيريا مستقلة اعتبارا من أكتوبر ١٩٦٠، على أن يسبقه إصدار قرار من البرلمان الاتحادي الجديد، وحين جرت الانتخابات العامة في البلاد في ديسمبر عام ١٩٥٩ فازت الأحزاب الرئيسية الثلاثة، في إقليمها، في حين كان البرلمان الاتحادي أكثرية مقاعده لحزب مؤتمر الشمال ثم يليه المؤتمر الوطني، وتم تكليف أبو بكر تافاوا بتأليف الوزارة، اما المعارضة فكانت من نصيب حزب العمل، وتوج نضال شعب نيجيريا بإعلان استقلاله في أكتوبر عام ١٩٦٠(٦٦).

هوامش الفصل الرابع :

١- هاشم خضير الجنابي، وطه حمادي الحديثي، قارة افريقيا، دراسة عامة واقليمية لاقطارها غير العربية، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٠،ص٤٤٥.

٢- زاهر رياض، استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٣٣.

٣- ك. مادهو بانيكار، انكولا تحترق، (ترجمة)، احمد حسن ابراهيم، القاهرة، ١٩٦٣، ص٣٦.

٤- جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، (ترجمة)، احمد فؤاد بلبع، القاهرة، ١٩٧١، ص٤٧٨.

٥- اميلكار كابرال، سلاح النظرية في حركات التحرر الوطني،(ترجمة)، جوزيف شويري، بيروت، ١٩٧٣، ص١٥و١٨.

٦- ووديس، الملحق، ص٤٢٧.

٧- الجنابي، ص٤٤٩.

٨- عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية، منشورات مكتبة بسام، الموصل، ١٩٨٥، ص١٨٧-١٨٨ .

٩- المرجع نفسه ، ص١٩٠.

١٠- المرجع نفسه ، ص١٩١.

١١- ك مادهو بانيكار، الثورة في أفريقيا، ترجمة، روفائيل جرجيس، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، أبريل ١٩٦٤، ص٤٣.

١٢- المرجع نفسه ، ص٥٢-٥٣.

* - ساموري توري: زعيم قبائل الماندنجو التي اعتنقت الاسلام وقاومت سلطات الاحتلال الفرنسي للبلاد منذ عام ١٨٨٢، واستمر في مقاومة هذه السلطات حتى عام ١٨٩٨ حين التي القبض عليه من قبل القوات الفرنسية، ونفته الى الغابون وبقي فيها حتى توفي عام ١٩٠٠.

١٣- المرجع نفسه ، ص١٨٠.

١٤- المرجع نفسه ، ص١٩٠-١٩١ .

١٥- الفهد ، ص١٩٤.

١٦- عبد العزيز الرفاعي، الحركة القومية في افريقيا، المكتبة العالمية، الفجالة،١٩٦٢، ط٢، ص١٨٢-١٨٣.

obeikandi.com

١٧- الجنرال ديكول، مذكرات الامل، ترجمة، سموحي، بيروت،١٩٧١، ط١، ص٦٤-٦٦، نقلا عن الفهد ، ص١٩٦.

١٨- فتحي أبوعيانة، جغرافية أفريقيا، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٣،ص٢٥٧.

١٩- جو زيف-كي-زيربو، تاريخ افريقيا السوداء، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤، القسم الثاني،ص٨٨٥.

٢٠- شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة،١٩٨٠ ، ط٢ ، ص٥٦٥.

٢١- مباي غويي و أ. أدو بواهن"المبادرات والمقاومة الافريقية في غرب افريقيا (١٨٨٠-١٩٤٠)، تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)، ١٩٩٠، مجلد ٧، ص١٥٣-١٥٤.

٢٢- الرفاعي ، ص٢٢٣.

٢٣- المرجع نفسه ، ص٢٤-٢٥.

٢٤- دونالد وايدنر، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة شوقي عطاالله الجمل، مؤسسة سجل العرب، القاهرة،(د.ت)، ج٢،ص٢٩٥.

٢٥- زيربو، القسم الثاني،ص٨٨٦.

٢٦- الرفاعي ، ص١٩٤.

٢٧- Padmore,G.,The Gold Cost Revolution,Dennis,London, 1953 , p . 15 .

٢٨- ماهر صبحي رزق ، غانا أرضا وشعبا ودولة ، منشورات مركز البحوث والدراسات الافريقية ، سبها، (د.ت)،ص١٩٦.

٢٩- لمتابعة الحروب بين ممالك الأشانتي والفانتي طيلة القرن التاسع عشر راجع :ك. مادهو بانيكار، الوثنية والإسلام،(ترجمة)، أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة- المشروع القومي للترجمة، ١٩٩٨، ط٢،ص٣٥٧-٣٥٦٩.

٣٠- Borurret ,F.M., The Gold Cost, University Press, London,1952 , p . , 17 .

٣١- انظر: مباي غويي و أ. أدو بواهن،" المبادرات والمقاومة الافريقية في غرب افريقيا (١٨٨٠-١٩١٤)" ، تاريخ أفريقيا العام ، اليونسكو ، ١٩٩٠ ، م٧ ، ص١٤٣.

٣٢- Bourурret, Op . Cit , p . , 18 .

٣٣- زاهر رياض، تاريخ غانا الحديث، دار المعرفة ، القاهرة، ١٩٦١، ص١٠٩-١١٠.وكذلك، بانيكار، ص٣٦٣.

٣٤- الجمل ، ص٥٦٩.

٣٥- بانيكار، ص٣٦٧. غويي و بواهن"المبادرات..،"ص١٤٣.

٣٦- أ.أدو بواهن ، "افريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري" ، تاريخ أفريقيا ، م٧ ، ص٢٥.

٣٧- رياض ، ص١٥٣.

٣٨- غويي وبواهن ، "المبادرات والمقاومة .." ، ص١٤٤.

٣٩- الرفاعي ، ص١٩٧.

٤٠- انظر : غويي و بواهن "المبادرات .." ، ص١٥٧.

٤١- ألبير أدو بواهن ، "السياسة والكفاح الوطني في غرب افريقيا ، ١٩١٩-١٩٣٥" ، تاريخ افريقيا العام ، م٧ ، ص٦٣٨.

٤٢- أزيكيوي ، من نيجيريا تعلم في الولايات المتحدة ، وله كتاب بعنوان بعث أفريقيا.

٤٣- الرفاعي ، ص٢٠٣.

٤٤- زيربو، ق٢ ، ص٨٧٠-٨٧٢.

٤٥- انظر : بانيكار، الثورة في أفريقيا ، ص٦٦-٧٠.

٤٦- زيربو ، ق٢، ص٨٧٤.

٤٧- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية أفريقية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٧٧-٢٧٨.

٤٨- الجمل ، ص٥٧١.

٤٩- مباي غويي و أ. أدو بواهن ،" المبادرات والمقاومة الافريقية في غرب افريقيا ١٨٨٠-١٩١٤" ، تاريخ أفريقيا العام ، (اليونسكو) ، ١٩٩٠، ص١٤٦.

٥٠- المرجع نفسه ، ص١٤٩.

٥١- الجمل ، ص٥٨٢.

٥٢- ولد لوكارد عام ١٨٥٨ ، تدرج في السلك العسكري، ولكفاءته جعل الشركات التجارية تستخدمه، وحكم لوكارد نيجيريا على فترتين الاولى (١٩٠٠-١٩٠٦) بصفته مندوبا ساميا والثانية (١٩١٢-١٩١٩) بصفته حاكما عاما.

٥٣- Michael Crowder, The Story of Nigeria , London , 1966 .

٥٤- راشد البراوي، مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٢٩٢.

٥٥- ألبير أدو بواهن،"السياسة والكفاح في غرب افريقيا، ١٩١٩-١٩٣٥،"تاريخ افريقيا العام، (اليونسكو)، ١٩٩٠، م٧، ص٦٣٧.

obeikandi.com

٥٦- زيربو، ق٢، ص٨٧٨.

٥٧- Regional Survey of the World, Africa South of the Sahara, 1997 , 26th, ed , p . , 725 .

٥٨- Ibid .

٥٩- الرفاعي ، ص٢١٣-٢١٤.

٦٠- عبد الملك عودة ، سنوات الحسم في إفريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٧٩.

٦١- Sir Ahmadu Bello, My Life, Cambridge University Press, 1962 , p . 126 .

٦٢- عن التطور الدستوري انظر : وايدنر ، ج٢ ، ص٢٨٦ و ٤٢٧ و ٤٦٥. وكذلك الرفاعي ، ص٢١٦.

٦٣- عودة ، ص١٨٤.

٦٤- الرفاعي ، ص٢١٧-٢١٨.

٦٥- المرجع نفسه ، ص٢١٩.

٦٦- المرجع نفسه ، ص٢١٩.

obeikandl.com

obeikandl.com